

الحرية الرسمية
 لعمالة الدولة الرسمية

عمان : يوم الاحد ١٠ شعبان سنة ١٣٧٤ الموافق ٣ نيسان سنة ١٩٥٥ العدد ١٣٢٣

الفهرس

صحيفة	
٢٧٧	قانون رقم (١٢) لسنة ١٩٥٥ « قانون تنفيذ الاتفاقية بشأن اعادة تسير الخط الحديدي الحجازي »
٢٧٧	قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٥٥ « قانون تعديل لقانون الحراج والغابات »
٢٧٨	قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٥٥ « قانون تطبيق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٨ على الضفة الغربية »
٢٨٠ - ٢٧٨	قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٥ « قانون الاحزاب السياسية »
٢٨٨ - ٢٨٠	قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٥٥ « قانون المطبوعات »
٢٨٩	نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٥ « نظام جمعيات التعاون - المعدل »
٢٩٠	نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٥ « نظام تحديد رسوم الذهبية والنقل والتفخ والزراعة »
٢٩٠	نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٥ « نظام تحديد رسوم الخضار والفواكه »
٢٩١	نظام رقم (٣) لسنة ١٩٥٥ « نظام رسوم المزارع الملتي للأموال المنقولة »
٢٩١	نظام رقم (٤) لسنة ١٩٥٥ « نظام رسوم بيع الحيوانات »
٢٩١	نظام رقم (٥) لسنة ١٩٥٥ « نظام رسوم الموزونات »
٢٩٢	نظام رقم (٦) لسنة ١٩٥٥ « نظام رسوم الملاهي العامة في مدينة عمان »
٢٩٢	تعليمات المعالجة الطبية - المعدلة - لسنة ١٩٥٥
٢٩٣	قرار رقم (٦) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٢٩٤ - ٢٩٣	قرار رقم (٧) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

الغربي (٣٣٠٢٦) المصنع (٣٣٠٢٧) واصل شعب فرح (٣٣٠٢٩) ام الدوايين (٣٣٠٣٠) الدبسة وايو مصالح (٣٣٠٤٤) الديوك التحاني .

١٨ - الطفيلة :

حوض (٦٥) و (٦٦) البلد .

١٩ - عمان :

حوض (٧) الطهور الشمالي (٨) العبارة (٩) الطهور الجنوبي (١٠) ظهر الطهور (١١) وادي السلط (١٢) اللويذة الشمالي (١٣) الشيسان (١٤) اللويذة الوسطى (١٥) اللويذة الشرقي (١٦) اللويذة الغربي (١٧) الملفوف الشمالي (١٨) وادي صقرة (٢٢) الملفوف الشرقي (٢٣) الملفوف الغربي (٣١) حنيك - بين (٣٢) خريطة (٣٤) أم تينة الشمالي (٣٥) أم تينة الجنوبي (٣٦) أبو حليوي (٣٧) الذراع الشمالي (٤٣) أم صويونية الوسطاني (٤٦) الذراع الشرقي (٣) النويجيس (١) حنو الكار (٢) الونانات (٤) التليل (٥) بلد ماركة الشمالية (٩) برقع (١) حويس (٣) النهارية (٥) الشعيلة .

حي (١) جبل اللويذة (٢) جبل عمان وبكر بن حسن وبطه بن صفر (٣) جبل الحسين (٤) القلعة (٥) الشارع الهاشمي (٦) الهاشمية (٧) جبل التاج (٨) المحطة (٩) رأس العين (١٠) الاشرفية (١١) شارع الامير طلال (١٢) جبل النظف (١٣) شارع السلط (١٤) الكسارات (١٥) المصدار (١٦) الرئيسية (١٧) الاشرفية الشرقي وجميع المنطقة المشتاة من التسوية ضمن حدود حوض (٢٣) .

٢٠ - وادي السير :

حوض البلد .

٢١ - العقبة :

حوض البلد .

٢٢ - دير أبي سعيد :

حوض البلد .

٢٣ - الكرك :

حوض البلد .

٢٤ - السلط :

حوض (٦٧) وادي الاكراد - المجدعة - الحارة - السلام .

٢٥ - الشونة :

حوض (١١) الحلي الفرقي رقم (١) والحلي الغربي رقم (٢) .

وزير المالية

انسطاس حنايا

هكذا من الأشهر

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،
وبناء على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب ،
نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (١٢) لسنة ١٩٥٥

قانون تنفيذ الاتفاقية بشأن إعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تنفيذ الاتفاقية بشأن إعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي لسنة ١٩٥٥) .
المادة ٢ - يسري مفعول الاتفاقية المشار إليها في المادة (١) من هذا القانون الموقعة في الرياض بتاريخ ١٩٥٥/١/٢٠ اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .
المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير المالية والأشغال العامة مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٥/٣/١٩

الحسين بن طلال

وزير الأشغال العامة	وزير المالية	رئيس الوزراء
سبايا العكشة	انسطاس حنايا	توفيق ابو الهدى

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،
وبناء على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب ،
نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٥٥

قانون معدل لقانون الحراج والغابات

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الحراج والغابات) ويقرأ مع قانون الحراج والغابات لسنة ١٩٢٧ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تضاف العبارة التالية الى آخر المادة (٤٠) من القانون الأصلي :
« وكذلك طريقة بيع نتاج الحراج وتعيين اسعارها » .
المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير المالية والعدل مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٥/٣/١٩

الحسين بن طلال

وزير العدل	وزير المالية	رئيس الوزراء
فراع المجالي	انسطاس حنايا	توفيق ابو الهدى

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،
وبناء على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب ،
نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٥٥

قانون تطبيق القانون رقم (٧) لسنة ١٩٤٨ على الضفة الغربية

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تطبيق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٨ على الضفة الغربية) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - يسري مفعول القانون المنظم لمهنة المساحين المرخصين رقم ٧ لسنة ١٩٤٨ مع جميع التعديلات التي طرأت عليه والانظمة الصادرة بمقتضاه على الضفة الغربية .
المادة ٣ - يلغى اي قانون أو تشريع فلسطيني آخر الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا القانون .
المادة ٤ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥٥/٣/١٩

الحسين بن طلال

وزير المالية	رئيس الوزراء
انسطاس حنايا	توفيق ابو الهدى

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،
وبناء على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب ،
نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٥

قانون الاحزاب السياسية

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٥٥) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - يكون الالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :
تعني لفظة (وزير) وزير الداخلية .
وتشمل لفظة (متصرف) المحافظ .
وتعني عبارة (الحزب السياسي) أية هيئة مؤلفة من عشرة أشخاص فأكثر غرضها تنظيم وتوحيد مساعيها في المضمار السياسي وفقاً لاحكام هذا القانون .
المادة ٣ - للاردنيين حق تأليف الاحزاب السياسية على أن تكون غاياتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف احكام الدستور .

هكذا من الأهل

المادة ٤ - يعتبر الحزب السياسي بعد تسجيله شخصية معنوية تخوله حق الادعاء والدفاع باسمه والقيام بأي عمل آخر يجيزه نظامه الاساسي .

المادة ٥ - ١ - يقدم طلب الترخيص بتأليف حزب سياسي الى الوزير بواسطة متصرف اللواء الذي سيكون فيه مركز أعماله الرئيسي . ويرفق به أربع نسخ من النظام الاساسي للحزب المنوي تأليفه وبعين فيه محل التبليغ وعنوانه .

٢ - على المتصرف أن يرفع الطلب الى الوزير مبيّناً رأيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامه وعلى الوزير أن يرفعه مشفوفاً بتوصياته الى رئيس الوزراء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وصوله اليه لمرضه على مجلس الوزراء .

٣ - لمجلس الوزراء أن يمتنع أو يرفض الترخيص ويكون قراره قطعياً .

المادة ٦ - لا يجوز لأي حزب سياسي قدم طلباً وفق المادة الخامسة من هذا القانون أن يمارس أعماله قبل أن يتسلم اشعاراً بالموافقة على تسجيله .

المادة ٧ - يجب أن يكون لكل حزب سياسي نظام أساسي يتضمن البيانات التالية :

- ١ - اسم الحزب ومركز أعماله الرئيسي وفروعه .
- ٢ - أسماء الأعضاء المؤسسين فيه على أن لا يقل عددهم عن عشرة أشخاص . وألا يقل عمر الواحد منهم عن إحدى وعشرين سنة ، وأن لا يكون محكوماً بجنابة أو جنحة اخلاقية .
- ٣ - الاغراض التي انشأ الحزب من أجلها .
- ٤ - شروط الالتحاق بالحزب وقيمة اشتراكات الاعضاء فيه وكيفية اسقاط عضويتهم .
- ٥ - طريقة اختيار الهيئة التنفيذية التي تتولى ادارة أعمال الحزب والاشراف على شؤونه وبيان اختصاصاتها .
- ٦ - ميعاد انعقاد الجمعية العمومية للحزب .
- ٧ - موارد الحزب المالية .
- ٨ - كيفية حل الحزب .
- ٩ - كيفية التصرف بأموال الحزب عند حله .

المادة ٨ - يحتفظ الوزير أو الموظف الذي يتدبه الوزير لهذه الغاية بسجل تدون فيه أسماء جميع الاحزاب السياسية المسجلة ومركز نشاطها واهدافها وأية معلومات اخرى يراها الوزير ضرورية .

المادة ٩ - على الهيئة التنفيذية للحزب في المركز الرئيسي أن :

- ١ - تحتفظ بسجل خاص تدون فيه المعلومات التالية :
 - أ - نظام الحزب الاساسي واسماء المؤسسين وأعضاء الهيئة التنفيذية .
 - ب - أسماء أعضاء الحزب .
 - ج - سجل مقررات الهيئة التنفيذية .
 - د - سجل واردات الحزب ومصروفاته بوجه التفصيل مصدقاً عليها من فاحص حسابات قانوني .
- ٢ - يحق للوزير أو من ينشيه عنه لهذا الغرض أن يطلع في جميع الاوقات على هذا السجل .
- ٣ - يجب ان تبلغ الهيئة التنفيذية الوزير خطياً بواسطة المتصرف بأي تعديل أو تعديل بطراً على مركز الحزب أو فروعه أو نظامه الاساسي أو أعضاء هيئته التنفيذية في غضون خمسة عشر يوماً من تاريخ وقوع هذا التبدل أو التعديل .

المادة ١٠ - يجوز لمجلس الوزراء بناء على تسبب الوزير ان يقرر حل الحزب اذا اقتنع :

- ١ - ان غايته لم تعد مشروعة أو أن وسائله لم تعد سلمية أو أن انظمته أصبحت تخالف أحكام الدستور ، أو
- ٢ - انه خالف نظامه الاساسي ، أو

الغاء الرخصة

المادة ١٣ - الوزير الداخلية ان يائي الرخصة باصدار مطبوعة :

- ١ - إذا لم تصدر المطبوعة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ اعطاء الرخصة .
- ٢ - اذا توقفت بدون عذر مشروع مطبوعة يومية مدة شهر واحد من ميعاد صدورهما ولم تعد إلى الصدور بعد انقضاء الشهر بصورة منظمة وكذلك إذا توقفت مطبوعة موقوفة ثمانية اعداد متتالية .
- ٣ - إذا تبين ان صاحب المطبوعة أو المحرر المسؤول لم تعد تتوفر فيه الشروط المفروضة في المادتين ٦ و ٥ من هذا القانون كلها أو بعضها .

إبداء نسخ المطبوعات

المادة ١٤ - على محرر المطبوعة الدورية أو شبه الدورية ان يرسل من كل عدد فور صدوره نسختين إلى النيابة العامة التي تصدر المطبوعة في منطقتها ونسختين إلى كل من وزير الداخلية ووزير المعارف ومديرية المطبوعات .

البيانات التي يجب ان تحويها الصحف

المادة ١٥ - يجب ان يطبع في الصفحة الاولى أو الأخيرة من المطبوعات وفي كل ملحق لها الاسم الكامل لمحررها المسؤول ومكان صدورهما وتاريخها وبديل الاشتراك فيها وثمان نسخة الواحدة منها والمطبعة التي تطبع فيها .

المادة ١٦ - لا يحق لصاحب المطبوعة الدورية أو شبه الدورية ان يستعمل اسماً لمطبوعة ينشرها سواء ولا ان يتخذ اسماً يؤدي إلى الالتباس .

اما إذا توقفت مطبوعة عن الصدور ومضى على توقفها مدة خمس سنوات أو اعطي لها رخصة بالنشر ولم تشر اصلاً والغيت الرخصة بسبب ذلك ، جاز لصاحب مطبوعة جديدة ان يستعمل اسماً وعنوانها .

كل مخالفة لاحكام الفقرة الاولى من هذه المادة يعاقب مرتكبها بالغرامة من خمسة دنانير الى خمسين ديناراً .

انتقال المطبوعات

المادة ١٧ - على كل صاحب مطبوعة دورية أو شبه دورية تنازل عنها للتغير بكاملها أو بجزء منها بموضع أو بدون عوض ان يقدم الى وزير الداخلية اشعاراً بذلك في مدة سبعة أيام من تاريخ عقد التنازل .

وعلى المالك الجديد قبل ان يتابع اصدار المطبوعة الدورية أو شبه الدورية ان تتقيد باحكام هذا القانون وعلى الأخص المادتين (٦٥) وما يليهما حتى المادة (١١) .

المادة ١٨ - إذا توفي صاحب المطبوعة الدورية أو شبه الدورية فعلى ورثته ان يقدموا الى وزارة الداخلية علماً بذلك خلال شهر واحد من وفاته وإذا شاموا متابعة اصدار المطبوعة فعليهم ان يقوموا قبل ذلك بالواجبات المنصوص عليها في هذا القانون وخاصة المواد (٤ و ٥ و ٦ و ٨) .

المادة ١٩ - اذا انقطع المحرر المسؤول نهائياً من الاشراف على المطبوعة لسبب من الاسباب يجب على صاحب المطبوعة أو الشخص الذي يقوم مقامه ان يرسل الى وزير الداخلية خلال سبعة أيام من تاريخ الانقطاع بياناً بذلك ، وعليه ان يقوم قبل متابعة اصدار المطبوعات بتنفيذ الواجبات المنصوص عليها في المواد (٥ و ٦ و ٧ و ٩ و ١١) .

منع المطبوعات

المادة ٢٠ - ١ - يمنع بقرار من مدير المطبوعات توزيع أي عدد من أية مطبوعة في المملكة الاردنية الهاشمية اذا تبين ان المطبوعة من شأنها ان تمكر صفو السلام أو تمس الشعور القومي أو تتناقض مع الآداب العامة .

هكذا من الأشهر

٤ - مكان تحرير النشرة ومكان طبعتها .

٥ - مواعيد نشرها (يومية ، أسبوعية ، شهرية ... الخ) .

٦ - صفحتها (سياسية أو أدبية أو اقتصادية ... الخ) أو أي عدد من هذه الصفات مجتمعة .

٧ - اللغة أو اللغات التي تصدر بها .

٨ - اسم المحرر المسؤول وشهادته العلمية وعمره وجنسيته ومحل إقامته وعنوانه البريدي .

٩ - اسم صاحب المطبعة التي تطبع فيها النشرة وعنوانه واسم المدير المسؤول لهذه المطبعة وعنوانه البريدي .

وإذا كانت المطبوعة الدورية أو شبه الدورية تصدرها شركة فيوقع التصريح مديرها المفوض وإذا كانت الشركة مغفلة فيجب أن يتضمن التصريح اسم مديرها المفوض ولقبه وعنوانه وأسماء أعضاء مجلس الإدارة وجنسياتهم ومحل إقامة كل منهم وعنوانه ورأس مال تلك الشركة وترتبط بالتصريح نسخة من نظام الشركة ويرفق بالتصريح صورة مصدقة عن شهادات المحرر المسؤول .

المادة ٨ - على وزير الداخلية عندما يكون طلب الرخصة مستوفياً جميع الشروط القانونية أن يرفع الطلب الى مجلس الوزراء الذي له الحق اما أن يمنح الرخصة واما أن يرفض الطلب دون أن يكون قراره تابعاً لأي طريق ، من طرق المراجعة .

المادة ٩ - يجب على صاحب المطبوعة الدورية أو شبه الدورية ومحررها المسؤول أن يقدم بياناً بكل تبديل أو تعديل في مضمون التصريح خلال سبعة أيام من وقوعه ، وإذا كان التبديل يتعلق بالمحرر المسؤول فيجب أن يوقع البيان صاحب المطبوعة والمحرر المسؤول الجديد ، اما إذا كان التبديل يتعلق بتغيير موعد صدور المطبوعة فيجب أن لا يتم هذا التبديل الا بعد إشعار وزير الداخلية بصاحب المطبوعة أو محررها المسؤول بموافقة على هذا التبديل ، وكل مطبوعة يستمر إصدارها بدون القيام بهذا الواجب توقف حالاً بقرار من وزير الداخلية الى حين استكمال النقص وكل من يخالف قرار وزير الداخلية يعاقب بالغرامة من عشرين ديناراً الى الخمسين عن كل عدد يصدر بعد قرار التوقيف .

المادة ١٠ - على صاحب المطبوعة الدورية أو شبه الدورية أن يقدم قبل إصدارها ضمانة نقدية أو مصرفية قدرها (٣٠٠) ديناراً للصحيفة السياسية اليومية و (١٥٠) ديناراً للصحيفة السياسية الموقوتة أو شبه الدورية و (٥٠) ديناراً للصحيفة غير السياسية وذلك تأميناً لدفع الغرامة التي يمكن أن تفرض عليه أو على المسؤولين المبنيين في المادة (٣٨) من هذا القانون ولدفع نفقات المحاكمة والرسوم وبدل التعويض الذي يحكم به للمتضررين . تخصص الضمانة بوجه الامتياز لإيفاء المبالغ المحكوم بها وتستوفي هذه المبالغ بحسب الترتيب الوارد في الفقرة السابقة .

ولا يجوز حجز الضمانة لسبب آخر طيلة مدة صدور النشرة ويعاد مقدار الضمانة الى صاحبه في مهلة (١٥) يوماً من انفاذ الحكم والا أوقفت عن الصدور بقرار من وزير الداخلية . تؤدي هذه المبالغ كلمة تحت طائلة وقف المطبوعة عن الصدور اذا لم تكف الضمانة لإيفاء المبالغ المحكوم بها .

طبع الجرائد ونشرها

المادة ١١ - كل مطبوعة دورية أو شبه دورية تصدر خلافاً لأحكام المادة (٨) وقبل تقديم الضمانة المينة في المادة العاشرة تعطّل حالاً بأمر من وزير الداخلية أو تصدر نسخها ويقاب صاحبها بالحبس من شهرين الى ستة أشهر وبالغرامة من عشرين ديناراً الى خمسين ديناراً .

ان التفرعات عن المطبوعة الدورية أو شبه الدورية التي ليست بملحق أو بطبعة ثانية تعتبر مستقلة يلزمها ترخيص خاص .

المادة ١٢ - تعاد الضمانة الى صاحبها اذا توقفت المطبوعة نهائياً وابلغ هذا الامر كتابة الى وزير الداخلية ويجب ان تعاد الضمانة خلال شهر واحد من تاريخ الا بلاغ .

(الصحف الموقوتة) الصحف التي لا تصدر أكثر من مرتين في الأسبوع .

(المطبوعة شبه الدورية) تلك التي تصدر كالمطبوعات الدورية بصورة مستمرة وباسم معين وبأجزاء متعاقبة على أن يكون نطاقها مماثلة للصحف نفسها لا عرضها على القراء مباشرة كمطبوعات وكالات الأنباء .

(النشر) عرض المطبوعات على الجمهور وبيعها وتوزيعها .

(المطبعة) كل آلة أو جهاز أعد لنقل الألفاظ والشارات على الورق أو قماش أو غير ذلك من المواد ولا يدخل

في هذا التعريف الجهاز المعد للتصوير الشمسي والآلات الكاتبة العادية والآلات النسخ اليدوية (الدوبليتر) والجهاز الذي يستعمل من أجل أغراض تجارية أو لحفظ نسخ الوثائق كالمكاييس المستعملة في بيوت التجارة .

(المكتبة) المؤسسة التي تستثمر تجارة الكتب والمؤلفات والمطبوعات على اختلاف أنواعها .

الشروط الواجب توفرها في أصحاب المطبوعات ومحرريها

المادة ٤ - يشترط في صاحب المطبوعة الدورية :

١ - أن يكون أردنياً وإذا كان أجنبياً فيشترط لمنحه الرخصة وجود المقابلة بالمثل بين المملكة الأردنية الهاشمية والدولة التي ينتمي اليها وموافقة مجلس الوزراء ويمامل المستخدم لدى الأجنبي كالأجنبي نفسه في تطبيق أحكام هذه الفقرة .

٢ - أن يكون مقيماً عادة في المملكة الأردنية الهاشمية .

٣ - أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية وأن يكون حسن السيرة والسمة .

٤ - أن يكون غير محكوم عليه بجناية أو بجنحة شائنتين وأنه لم يمنع من ممارسة مهنة الطب أو المحاماة .

٥ - أن يحمل شهادة الدراسة الثانوية الأردنية أو ما يعادلها وتشتي مجلات المكفوفين والمجلات المدرسية من ذلك .

٦ - ألا يكون مستخدماً لدى دولة أجنبية أو شركة تجارية غير عربية .

٧ - أن لا يمارس أي مهنة أخرى غير مهنة الصحافة .

المادة ٥ - يجب أن يكون لكل مطبوعة دورية أو شبه دورية محرر مسؤول يشرف إشرافاً فعلياً على جميع محتوياتها أو جملة محررين مسؤولين يشرف كل واحد منهم إشرافاً فعلياً على كل قسم من أقسامها .

ويجوز أن يكون صاحب المطبوعة الدورية أو شبه الدورية محرراً مسؤولاً لها إذا توفرت فيه الشروط المينة في المادة السادسة من هذا القانون .

المادة ٦ - يجب أن يكون المحرر المسؤول أردنياً قد أتم الثالثة والعشرين من العمر وحائزاً على الشروط المينة في المادة الرابعة ويشترط فيه أيضاً :

١ - أن يكون مقيماً في محل صدور النشرة .

٢ - أن لا يكون من الاشخاص المتمتعين بالحصانة كأعضاء مجلس الأمة .

٣ - أن لا يجمع بين مهنة الصحافة وأية وظيفة عامة .

٤ - أن يكون حائزاً على شهادة جامعية أو أي شهادة أخرى تقرر وزارة المعارف أنها معادلة لشهادة جامعية وتشتي مجلات المكفوفين والمجلات المدرسية من ذلك أو تعاطى مهنة الصحافة كمحرر أو مدير إدارة لمدة خمس سنوات متتالية ولا يحق للشخص الواحد أن يكون محرراً مسؤولاً لأكثر من صحيفة واحدة .

المادة ٧ - على كل من يرغب في إصدار مطبوعة دورية أو شبه دورية أن يتقدم الى وزير الداخلية بطلب يرفق بتصريح موقع منه ومن المحرر المسؤول يحتوي على البيانات التالية :

١ - اسم طالب الرخصة وجنسيته وعمره ومحل إقامته وعنوانه البريدي وشهادته العلمية .

٢ - كيفية امتلاكه النشرة .

٣ - عنوان النشرة .

هكذا من الأشهر

- ٣ - أنه قدم للمراجع الرسمية المختصة بموجب هذا القانون بيانات غير صحيحة ، أو
٤ - أنه تلقى أو تلقى أية اذاعات مادية أو معنوية من أية جهة أجنبية ، أو
٥ - أنه خالف أي حكم من أحكام هذا القانون .

المادة ١١ - قرارات مجلس الوزراء بموجب هذا القانون نهائية وغير خاضعة للعلن لدى أي مرجع آخر .

المادة ١٢ - تعتبر جميع الأحزاب السياسية التي تعمل في المملكة عند نفاذ هذا القانون قائمة وتستمر في نشاطها الحزبي وفق هذا القانون .

المادة ١٣ - كل من خالف بفردية أو مع أي شخص آخر أو هيئة معنوية أحكام هذا القانون يعاقب بعد ادانته بالمقبوضة المقرضة على الجمعيات غير المشروعة المنصوص عليها في قانون العقوبات .

المادة ١٤ - يطل العمل بكل تشريع أردني أو فلسطيني يتناقض بتنظيم الأحزاب السياسية سابق لهذا القانون .

المادة ١٥ - رئيس الوزراء ووزيرا الداخلية والدولة مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٥/٣/٣٠

الحسين بن طلال

وزير الداخلية	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
رياض المفلح	مزارع المجالي	توفيق ابو الهدي

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب ،

نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإخاذه الى قوانين الدولة :

قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٥٥

قانون المطبوعات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المطبوعات لسنة ١٩٥٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مبادئ عامة

المادة ٢ - الصحافة والمكتبة والمطبعة حرة ولكل شخص الحق في حرية التعبير عن رأيه وفي اذاعة الآراء والأبدياء الصحيحة بمختلف وسائل النشر ولا تقيد هذه الحرية إلا في نطاق القانون .

اصطلاحات

المادة ٣ - يعرف بـ :

(المطبوعة) كل شيء مطبوع وكل رسم وخريطة منشورة .

(المطبوعة الدورية) كل مطبوعة تصدر بصورة مستمرة باسم معين وبأجزاء متعاقبة كالصحف اليومية والموقوفة من هراة ومجلات .

٢ - ومدير المطبوعات بناء على قرار مجلس الوزراء ان يمنع دخول أية جريدة تنشر خارج المملكة الأردنية الهاشمية للعدة التي يستصوبها اذا كان من رأيه ان توزيع تلك الجريدة في المملكة من شأنه تعريض الطمأنينة العامة للخطر .

٣ - لأي مأمور شرطة أو جمرك أو يريد أن يضبط أي جريدة منع دخولها الى المملكة بأمر صدر بمقتضى هذه المادة .

٤ - كل من ينشر ويوزع في الأراضي الأردنية مطبوعة حرم توزيعها وفقاً للفقرة الأولى من هذه المادة أو ينشر نصاً أو خلاصة لأي عدد من أعدادها . يعاقب بالسجن من شهر الى ثلاثة أشهر وبالغرامة من عشرة دنانير الى خمسين ديناراً .

نشر البلاغات والرد والتصحيح

المادة ٢١ - على صاحب المطبوعة الدورية أو شبه الدورية والمحرر المسؤول ان ينشر جميع البلاغات الرسمية المرسلة اليه للنشر من مدير المطبوعات أو من ينوب عنه في أول عدد يصدر من المطبوعة بعد استلامها بلا مقابل وبالصيغة الكاملة .

المادة ٢٢ - اذا نشرت إحدى المطبوعات الدورية أو شبه الدورية مقالات أو أنباء كاذبة أو مغلوطة تتناقض بمصلحة عامة فللمدير المطبوعات ان يطلب الى المحرر المسؤول نشر تصحيح أو تكذيب يرسله اليه وعلى هذا الأخير ان ينشر التصحيح والتكذيب مجاناً في العدد التالي وفي المكان الذي نشر فيه المقال أو الخبر المردود عليه وبالأحرف ذاتها وفي حالة الامتناع عن النشر يعاقب المحرر المسؤول بالسجن من شهر الى ثلاثة أشهر وبالغرامة من (١٠ - ٥٠) ديناراً .

يفرض هذا الواجب ايضاً على كل مطبوعة أجنبية توزع في المملكة الأردنية الهاشمية فاذا لم تدفع للأمر منعت من الدخول الى الأراضي الأردنية بقرار من وزير الداخلية .

المادة ٢٣ - كل خبر أو مقال تنشره إحدى المطبوعات الدورية أو شبه الدورية ويورد فيه إشارة الى شخص معين أو يقصد به ولو تلججاً شخص معين يفتح مجال الرد أمام هذا الشخص على الصورة المبينة في المادة السابقة . ان حق الرد يساح لأصحاب الأثار الأدبية والفنية والعلمية عند انتقاد آثارهم .

وإذا توفي صاحب حق الرد انتقل هذا الحق الى ورثته على أن يمارسه مجموعهم أو أحدهم مرة واحدة وللورثة ايضاً حق الرد على كل مقال أو خبر ينشر بشأن مورثهم بعد وفاته .

المادة ٢٤ - يحق لمحرر المطبوعة الدورية أو شبه الدورية أن يرفض نشر الرد أو التصحيح أو التكذيب في الأحوال التالية :

١ - سبق تصحيح المقال أو الخبر بصورة لائقة من قبل المطبوعة .
٢ - توقيع الرد أو التصحيح أو التكذيب بامضاء غير موقعة أو كتابته بلغة غير اللغة التي استعملت في المقال أو الخبر المعترض عليه .

٣ - مخالفة للقانون أو تضمنه عبارات يعرض نشرها للمسؤولية أو عبارات منسافية للأدب أو مهينة للمطبوعة أو للأشخاص .

٤ - وروده بعد انقضاء شهر من نشر المقال أو الخبر المعترض عليه .

المادة ٢٥ - اذا رفضت ادارة المطبوعة الدورية أو شبه الدورية نشر الرد متفجرة بالأسباب الواردة في المادة السابقة أو بأي سبب آخر فلصاحب الرد أن يطلب من القاضي الصلح أن يتخذ قراراً بوجوب نشره ويبلغ الطلب حالاً الى الخصم الذي له أن يبدي ملاحظاته خطياً خلال (٢٤) ساعة وعلى القاضي أن يصدر قراره بذيل الاستدعاء خلال ثلاثة أيام . وقراره غير قابل الى أي طريق من طرق المراجعة ، اذا حكم القاضي بوجوب النشر ينشر الرد والقرار في أول عدد يصدر ويحمل صاحب المطبوعة والمحرر المسؤول الرسوم والنققات .

المادة ٢٦ - إذا امتنع محرر المطبوعة المسؤول عن نفاذ قرار القاضي بساقب بالسجن من اسبوعين الى ستة أشهر وبالغرامة من عشرة دنانير الى تسعين ديناراً .

هكذا من الأشهر

ما يحظر نشره

المادة ٢٧ - يحظر على كل مطبوعة يومية أو موقوتة وسائر المطبوعات أن تنشر :

- ١ - الأخبار الخاصة بجلالة الملك والأسرة المالكة إلا إذا أجيبت من مدير المطبوعات .
- ٢ - وقائع الجلسات السرية التي يعقدها مجلس الأمة .
- ٣ - وقائع المحاكمات السرية والمحاكمة التي تتعلق بالطلاق والهجر والبنوة الطبيعية .
- ٤ - وقائع الدعاوى التي تحظر المحاكم نشرها .
- ٥ - التقارير والكتب والرسائل والمقالات والتصاویر والأبناء المناقشة للأدب العامة .
- ٦ - المقالات المشتعلة على تحقير إحدى الديانات والمذاهب المعروفة في البلاد .
- ٧ - أي خبر يتعلق بالحركات العسكرية إلا إذا أجيبت نشره .
- ٨ - أو أية معلومات عن عدد القوات وأسلحتها وبناتها وأماكنها أو أي خبر آخر يحدث تشويشاً أو بلبلة في الرأي العام فيما يتعلق بالقوات العسكرية .

كل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبالغرامة حتى مائة دينار .

المادة ٢٨ - يحظر الاعلان عن فتح كتابات التوقيض بما يقتضى به من غرابة رسوم وعطل وضرب على المحكوم عليهم بجناية أو جنحة ، وكل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالحبس حتى شهرين أو بالغرامة حتى مائة دينار أو بكلا هاتين العقوبتين .

المادة ٢٩ - لا يجوز للمطبوعة في السياسة أن تعالج موضوعات سياسية إلا بالتقرير الذي يتطلبه موضوعها وإذا خالفت هذا المنع يعاقب المسؤولون عنها بالغرامة من خمسة دنائير إلى ثلاثين ديناراً .

المادة ٣٠ - الاشتراك في المطبوعة الدورية أو شبه الدورية وفي المكاتب والاكنتاب في مشتري الكتب والمطبوعات لا يعد نافذاً إلا إذا كان هنالك طلب خطي ولا يعبر أحد على إعادة المطبوعات التي ترسل إليه عفواً .

المادة ٣١ - كل من ينشر أسماء الأشخاص الذين يرفضون تأدية الاشتراك في مطبوعة ما يعاقب بالغرامة حتى عشرة دنائير .

المادة ٣٢ - على صاحب الامتياز أن يقدم لمدير المطبوعات حساباً سنوياً لوارادات المطبوعة ومصرفاتها بوجه التفصيل وللمدير المطبوعات أن يأمر في أي وقت يشاء بتدقيق حسابات المطبوعة ، فإذا ثبت بعد المحاكمة أنها تتلقى أية إعانة أو تبرع من جهة أجنبية أو أردنية لترويج سياسة ضارة عوقب صاحب الامتياز بالحبس من شهر إلى ستة أشهر أو بغرامة تساوي ضعف الاعانة أو التبرع المتبوض أو بكلا هاتين العقوبتين، وإذا تكررت هذه المخالفة كان للمحكمة أن تأمر بتوقيف المطبوعة مؤقتاً أو نهائياً . وإذا رفض صاحب المطبوعة تقديم حساباته فلوزير الداخلية أن يأمر بوقفها إلى أن يقدم حساباته ولا يجوز تقديم أية مساعدة مادية لأية مطبوعة محلية من خزانة الدولة أو الإدارات العامة الملحقة بها أو البلديات مهما كان شكلها .

جرائم المطبوعات

المادة ٣٣ - تطبق أحكام قانون العقوبات في تحديد عقوبات الأفعال التي لم يرد عليها نص خاص في هذا القانون ، أما المخالفات التي ورد عليها النص ولم تحدد لها عقوبة فانه يعاقب عليها بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبالغرامة من (١٠) دنائير إلى خمسين ديناراً .

المادة ٣٤ - في الحالات التي يجوز فيها إثبات صحة الذم يجوز لمرتكب القذف أن يحول قسده إلى ذم وذلك بتعيين الأمر المنسوب إلى المقدوح به . وله في هذه الحالة تبريراً لنفسه أن يثبت صحة الأمر المنسوب إلى المقدوح به كما لو كان عمله في الأصل يشكل ذماً .

المادة ٣٥ - ١ - إذا نشرت إحدى المطبوعات عن سوء نية أخباراً كاذبة أو روجت إشاعات كاذبة يعاقب المسؤولون بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبالغرامة من عشرة دنائير إلى خمسين ديناراً .

٢ - وإذا نشرت عن سوء نية أخباراً من شأنها أن تجعل الطمأنينة العامة في خطر أو ترمي إلى إيقاع الضرر أو تعكير صفو السسلام العام يعاقب المسؤولون بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبالغرامة من خمسة وعشرين ديناراً إلى ثلاثمائة دينار .

٣ - وإذا كان الخبر الكاذب يتعلق بالأفراد تنوقف الملاحقة على شكوى المتضرر .

المادة ٣٦ - كل من حرّض بالنشر والاعلان في المطبوعات الدورية أو شبه الدورية على ارتكاب جرم يعتبر كمرتكب الجرم نفسه إذا نتج عن التحريض تنفيذ أو محاولة أما إذا بقي التحريض بدون نتيجة يعاقب مرتكبه والمسؤولون المعنيون في المادة (٣٨) من هذا القانون بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبالغرامة من خمسة وعشرين ديناراً إلى ثلاثين ديناراً ، أما إذا كان التحريض موجهاً ضد سلامة الدولة أو وحدتها أو سيادتها فيعاقب مرتكبه والمسؤولون بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من مائة إلى خمسمائة دينار مع مراعاة الأحكام التي ينص عليها قانون العقوبات .

المادة ٣٧ - كل من هدد شخصاً بواسطة المطبوعات والنشرات والاعلانات أو أية صورة من الصور بفضح أمر أو افشائه لاختيار عنه وكان من شأن هذا الأمر أن ينال من كرامة هذا الشخص أو شرفه أو من كرامة اقاربه أو شرفهم لكي يحملهم على جلب منفعة غير شرعية له أو لغيره وكل من حاول ذلك يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبالغرامة من عشرة دنائير إلى خمسين ديناراً .

المادة ٣٨ - ان المدعي أو التي يقتضى بها بسبب الجرائم المرتكبة بواسطة المطبوعات الدورية أو شبه الدورية تقع على المحرر المسؤول وساحب المقال كفاعلين أصليين .

ان صاحب المطبوعة الدورية أو شبه الدورية مسؤول مدنياً بالتضامن مع المحرر المسؤول عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة ولا ترتب عليه مسؤولية جزائية إلا إذا ثبت تدخله الفعلي في الجريمة المرتكبة .

المادة ٣٩ - ان مسؤولية الجرائم المقررة بواسطة المطبوعات غير المبينة في المادة السابقة تقع على المؤلف كفاعل أصلي وعلى الناشر كمتدخل ، وإذا لم يعرف الكاتب أو الناشر تقع المسؤولية على الطابع .

ان اصحاب المطابع والمكاتب ودور النشر مسؤولون مدنياً عن الحقوق الشخصية ونفقات المحاكمة التي يحكم بها على مستخدمينهم .

اصول المحاكمات

المادة ٤٠ - تختص الدعاوى المتعلقة بالجرائم الصحفية لاصول المحاكمات العادية مع مراعاة احكام المواد التالية :

المادة ٤١ - إذا اقتضت الدعوى تحقيقاً فملى المدعي السام ان يقوم به وان يجعل القضية إلى المحكمة في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام .

المادة ٤٢ - على المحكمة عندما تحال القضية اليها ان تجري المحاكمة وتصدر قرارها في مدة ثلاثة أيام على الأكثر . تكون مهلة المراجعة والمحاكمة واصدار الحكم ثلاثة أيام لدى محكمة الاستئناف واسبوعاً لدى محكمة التمييز إذا كان الحكم قابلاً للتدبير .

في نشر الاحكام

المادة ٤٣ - للمحكمة التي اصدرت الحكم ان تأمر بنشره كلاً مجاًناً أو بنشر خلاصته عنه في العدد الاول الذي يصدر بعد تبليغ الحكم وفي المكان ذاته الذي نشر فيه المقال موضوع الدعوى وبالأحرف ذاتها . اذا خالف المحكوم عليه أحكام هذه المادة يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبالغرامة من خمسة دنائير إلى عشرين ديناراً .

هكذا من الأشهر

في بيع المطبوعات

- المادة ٤٤ - كل من أراد ان يبيع في محل عام صحفاً وكباً ومجلات وصوراً ورسوماً وغيرها من المطبوعات وجب عليه ان يحصل على رخصة من وزارة الداخلية تعطى له بناء على بيان يقدمه لها يتضمن اسمه ولقبه ومهنته وعمره ومحل اقامته .
- المادة ٤٥ - ليس للموزعين والباعة المتجولين ان يستعملوا المادة في البيع .
- المادة ٤٦ - كل مخالفة لاحكام المادتين السابقتين يعاقب مرتكبها بالغرامة حتى ثلاثة دنائير وفي حالة التكرار يحكم عليه بالحبس حتى عشرة ايام .
- المادة ٤٧ - كل من يبيع او يوزع مطبوعات ممنوعة يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً أو بالحبس مدة اسبوع أو بكليهما العقوبتين .

في المطابع

- المادة ٤٨ - لا يجوز لاحد أن يدير أو يملك مطبعة ما بدون ان يتال رخصة من وزير الداخلية وكل مخالفة لاحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بالغرامة من خمسة دنائير الى خمسين ديناراً وتوقيف المطبعة الى ان يحصل على رخصة ، وفي حالة الاستمرار في العمل بدون الحصول على رخصة تكون العقوبة بالحبس من عشرة ايام الى ستة اشهر ، ويمكن أيضاً توقيف المطبعة بصورة مؤقتة او نهائية .
- المادة ٤٩ - يجب ان يكون للمطبعة مدير مسؤول عن المخالفات التي ترتكبها .
- المادة ٥٠ - يجب ان يتضمن طلب الرخصة :
- ١ - اسم صاحب المطبعة ولقبه ومحل اقامته وجنسيته .
 - ٢ - المدير المسؤول ومحل اقامته وجنسيته .
 - ٣ - اسم المطبعة ومحلها ونوع الآلات المستعملة فيها .
- المادة ٥١ - كل تبديل في مضمون الطلب يجب ان يصرح به خلال سبعة ايام من وقوعه اذا توفي صاحب المطبعة توجب على ورثته ان يقدموا الى وزير الداخلية خلال شهرين من تاريخ الوفاة بياناً بالواقع ، واذا شاموا ان يثابروا على العمل وجب ان يصرحوا بذلك في البيان .
- وكل بيان كاذب أو ناقص بعد لائياً ويعاقب صاحبه بالعقوبة المبينة في المادة (٤٧) .
- المادة ٥٢ - يجوز ان يكون صاحب المطبعة مديراً مسؤولاً عنها وفي هذه الحالة عليه ان يصرح بذلك في البيان الذي يقدمه .
- المادة ٥٣ - اذا تبديل صاحب المطبعة وجب على صاحبها الجديد ان يقدم بياناً بذلك على ان صاحبها السابق ومديرها يظلان مسؤولين عن المخالفات التي ترتكب حتى تقديم البيان الجديد ما لم يعلن خطأ وزير الداخلية تخليهما عن المطبعة للغير .
- المادة ٥٤ - يجب على صاحب المطبعة أو مديرها المسؤول ان يرفع الى وزير الداخلية نماذج عن جميع الحروف المستعملة في المطبعة وان يقوم بذلك كلما وقع تبديل في الحروف .
- المادة ٥٥ - يتخذ صاحب المطبعة أو مديرها المسؤول سجلاً يدون فيه بالتسلسل عناوين المؤلفات والمطبوعات المعدة للنشر واسماء اصحابها وعدد النسخ المطبوعة منها .
- وهذا السجل يجب ان يعرض على السلطات الادارية والقضائية عند كل طلب .
- المادة ٥٦ - على صاحب المطبعة أو مديرها المسؤول ان يرسل الى وزير الداخلية نسخين من كل مطبوعة غير المطبوعات الدورية أو شبه الدورية حال نشرها تحفظ واحدة من النسخين في وزارة الداخلية وترسل الاخرى الى وزارة المعارف يطبق هذا التدبير على جميع المطبوعات الصادرة بالتوفرافيا والطبع البارز والرسوم والتصوير والحفر وعلى القطع الموسيقية .
- المادة ٥٧ - يجوز تقديم على إعادة طبع المطبوعة الممنوعة وطبع مطبوعة دورية أو شبه دورية حظر نشرها يعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر وبالغرامة من عشرة دنائير الى مائة دينار .

- المادة ٥٨ - يجب ان يذكر في كل مطبوعة اسم المؤلف واسم المطبعة والناشر وعنوانه وتاريخ الطبع ، ويعاقب من يخالف ذلك بغرامة لا تتجاوز الخمسين ديناراً أو بالحبس مدة اسبوع أو بكليهما العقوبتين .

في الكتب والمكتبات

- المادة ٥٩ - على من يعايض كتاباً أو رسالة ان يقدم الى وزارة الداخلية نسخين من ذلك الكتاب أو تلك الرسالة في مقابل اصال وتحفظ وزارة الداخلية بنسخة وترسل الى وزارة المعارف النسخة الثانية .
- المادة ٦٠ - على كل صاحب مكتبة وكل ناشر ان يقدم خلال شهر من بدء عمله الى وزارة الداخلية تصريحاً باسمه وعنوانه وجنسيته ومركز المكتبة أو دار النشر .
- على اصحاب المكتبات عرض نسخ من جميع ما يستوردونه من مطبوعات اجنية على مديرية المطبوعات لاجازتها قبل بيعها .
- يجوز لوزير الداخلية بعد استشارة وزارة المعارف ان يصادر اي كتاب يعتقد انه مضر بالمصلحة العامة ويكون قراره قطعياً .

احكام ختامية

- المادة ٦١ - على جميع اصحاب الصحف والنشرات والمطابع ووكالات الانباء المحلية والخارجية الذين يعملون حالياً في المملكة الاردنية الهاشمية الذين تشملهم احكام هذا القانون ان يتقيدوا باحكام المواد ٥ - ١١ منه وذلك في خلال شهر من تاريخ العمل به ، فاذا انقضت هذه المهلة ولم يقوموا بذلك اصبحوا عرضة لجميع الاجراءات والعقوبات المفروضة فيه .
- المادة ٦٢ - لمجلس الوزراء ان ياني رخصة أية مطبوعة أو يعطلها للمدة التي يراها مناسبة اذا دعت المصلحة العامة لذلك ويكون قراره قطعياً غير قابل للطعن لدى أي مرجع .
- المادة ٦٣ - تعتبر رخص الصحف المطبوعة او المتوقفة عن الصدور عند العمل بهذا القانون ملغاة وعلى اصحابها التقدم بطلبات الترخيص مجدداً وفق احكام هذا القانون .
- المادة ٦٤ - لمجلس الوزراء ان يضع أنظمة لتنفيذ غايات هذا القانون .
- المادة ٦٥ - يلغى قانون المطبوعات رقم (٧٩) لسنة ١٩٥٣ .
- المادة ٦٦ - رئيس الوزراء ووزراء العدلية والمعارف والداخلية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥٥/٣/٣٠

الحسين بن طلال

وزير الداخلية	وزير المعارف	وزير العدلية	رئيس الوزراء
رياض المفلح	انور نسيبة	هزاع المجالي	توفيق ابو الهدى

هكذا من المأهول

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٦٢) من قانون جمعيات التعاون (القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٢) ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٣/١٩٥٥ ،
تصادق على النظام الآتي وتأمراً باصداره واصنافه الى انظمة الدولة :

نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٥

نظام معدل لنظام جمعيات التعاون رقم (١) لسنة ١٩٥٣

- المادة ١ - يسمى هذا النظام «نظام جمعيات التعاون (المعدل) لسنة ١٩٥٥» ويقرأ مع نظام جمعيات التعاون رقم (١) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تلغى المادة العاشرة من النظام الاصلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :
- المادة ١٠ - ١ - لا تدفع فائدة عن الاسهم الا الجمعيات المسجلة المحدودة المسؤولية على أن لا تتجاوز هذه الفائدة ستة في المئة ولا توزع على الاعضاء مكافآت على أساس الاسهم التي يمتلكونها .
- ٢ - يجوز أن توزع على الاعضاء مكافآت من الارباح الصافية السنوية على أساس الاجور التي يتقاضاها العضو أو على أساس تعامله مع الجمعية وذلك بعد خصم جميع المصروفات ورصد مبلغ للديون الهالكة أو المشكوك فيها وبعد نقل المبلغ اللازم للمال الاحتياطي .
- ٣ - لا يجوز لأية جمعية ذات مسؤولية غير محدودة أن تدفع لأعضائها مكافآت على أساس التعامل :
- أ - الا بعد أن يتساوى مالها الاحتياطي مع رأسمالها الاسهم المدفوع على الأقل .
- ب - طالما يوجد ادعاء على الجمعية المسجلة لأي مودع أو دائن بلا تسديد أو بدون رصد مبلغ لوفاته .
- ٤ - يجوز للسجل أن يقرر بأمر عام أو خاص يصدره أن لا تدفع أية جمعية مسجلة فائدة على الأسهم المدفوعة أو مكافآت على أساس التعامل مع الجمعية طالما تستلف قروضاً أو تقبل ودائع من غير أعضائها .
- المادة ٣ - تعدل الفقرة (١) من المادة الحادية عشرة من النظام الاصلي كما يلي :
- ١ - اذا أصدر السجل أمراً بصفحة جمعية مسجلة وعن شخصاً مصفياً لها فينشر اعلان في الجريدة الرسمية على نفقة تلك الجمعية يقضي فيه بتقديم أية ادعاءات على الجمعية الى المصفي خلال شهر واحد .
- ويشترط في ذلك أن تعتبر جميع النعم المقيمة في دفاتر الجمعية في تاريخ صدور هذا الأمر بأنها قدمت حسب الاصول .
- المادة ٤ - تصنف الفقرة التالية كفقرة ثالثة للمادة الثانية والعشرين من النظام الاصلي :
- ٣ - يدفع رسم قدره خمسمائة فلس على أي تعديل في نظام الجمعية .
- ١٤/٣/١٩٥٥

الحسين بن طلال

وزير المالية	وزير التجارة	وزير الاقتصاد والانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
انسطاس حنايا	هاشم الجبوسي	خلوصي الحديدي	توفيق ابو الهدي
وزير الصحة	وزير الاشغال العامة	وزير الدفاع والمعارف	وزير العدلية والقائم باعمال قاضي القضاة
مصطفى خليفة	سابق العكشة	انور نسيبة	هزاع المجالي
وزير برق والبريد والطيران المدني	وزير الداخلية	وزير الخارجية والشؤون الاجتماعية	وزير الزراعة
صيف الله الجمود	رياض الملقح	وليد صلاح	وصفي مرزا

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧/٣/١٩٥٥ - بالاستناد الى المادتين (٨٧ و ٨٩) من قانون البلديات رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ - الموافقة على الأنظمة التالية :

نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٥

صادر بمقتضى المادتين (٨٧ و ٨٩) من قانون البلديات رقم (١٧) لسنة ١٩٥٤

- المادة ١ - يسمى هذا النظام « نظام تحديد رسوم الذبحة والنفع والنقل والزراعة عن الحيوانات التي تذبح في مسلخ أمانة العاصمة » ويعمل به اعتباراً من ١/٤/١٩٥٥ .
- المادة ٢ - تستوفي لمنفعة أمانة العاصمة الرسوم التالية :
- | ذبيحة | نفع | نقل | زراعة |
|----------|-----|-----|-------|
| فلس | فلس | فلس | فلس |
| أ - ٨٠ | ١٥ | ٦٠ | ٢٠ |
| ب - ٤٥ | ١٠ | ٣٠ | ١٥ |
| ج - ٦٠٠ | ١٠٠ | ٣٠٠ | ٤٠ |
| د - ١٠٠٠ | ١٠٠ | ٤٠٠ | ٥٠ |
| هـ - ٦٠٠ | ١٠٠ | ٣٠٠ | ٥٠ |
| | ٢٠ | | |
| | ١٠ | | |
- المادة ٣ - يستوفي رسم معاينة قدره عشرة فلسات عن كل كيلو لحم يجلب من خارج منطقة أمانة العاصمة ليبيعه فيها .
- المادة ٤ - يلغى أي نظام تتعارض أحكامه مع أحكام هذا النظام .

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٥

صادر بمقتضى المادتين (٨٧ و ٨٩) من قانون البلديات رقم (١٧) لسنة ١٩٥٤

- المادة ١ - يسمى هذا النظام « نظام تحديد رسوم الخضار والفواكه التي تباع في الأسواق التي ضمن منطقة أمانة العاصمة لسنة ١٩٥٥ » ويعمل به اعتباراً من ١/٤/١٩٥٥ .
- المادة ٢ - تعرض الخضار والفواكه الطازجة التي تجلب الى البيع في الأسواق العامة وتستوفي من البائع عنها الرسوم التالية :
- | فلس | |
|---------|--|
| أ - ٥ | عن الخضار والفواكه التي يزيد وزنها عن خمسة كيلوغرامات حتى الـ ٢٥ كيلوغراماً . |
| ب - ٢٠ | عما يزيد وزنه عن الـ ٢٥ كيلوغراماً حتى الخمسين كيلوغراماً . |
| ج - ٤٠ | عما يزيد وزنه عن الخمسين كيلوغراماً حتى المئة كيلوغرام . |
| د - ٤٠٠ | عن الطن الواحد وعلى هذه النسبة يستوفي الرسم عما يزيد وزنه عن المئة كيلوغرام ويقل عن الطن . |
- المادة ٣ - كل من يخالف أحكام هذا النظام يعاقب بمقتضى المادة (١٠١) من قانون البلديات رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤ .
- المادة ٤ - يلغى كل نظام تتعارض أحكامه مع أحكام هذا النظام .

كل هذا من الأهل

نظام رقم (٣) لسنة ١٩٥٥

صادر بمقتضى المادتين (٨٧ و ٨٩) من قانون البلديات رقم (١٧) لسنة ١٩٥٤

- المادة ١ - يسمى هذا النظام « نظام رسوم المزايا العلني للأموال المنقولة التي تباع في الاسواق التي ضمن منطقة أمانة العاصمة لسنة ١٩٥٥ » ويعمل به اعتباراً من ١/٤/١٩٥٥ .
- المادة ٢ - يستوفى من المشتري لمنفعة أمانة العاصمة عن الاموال المنقولة بما فيه الخضار والفواكه الطازجة التي تباع في المزايا العلني رسم قدره ٣ في المئة من بدل المزايدة الاخير كما يستوفى الرسم المذكور عما يباع من هذه الاموال بمعرفة الدوائر الحكومية أو الهيئات .
- المادة ٣ - تعين أمانة العاصمة دلائل يقوموا بمهمة الدلالة .
- المادة ٤ - يلغى أي نظام تتعارض أحكامه مع أحكام هذا النظام .

نظام رقم (٤) لسنة ١٩٥٥

صادر بمقتضى المادتين (٨٧ و ٨٩) من قانون البلديات رقم (١٧) لسنة ١٩٥٤

- المادة ١ - يسمى هذا النظام « نظام رسوم بيع الحيوانات لسنة ١٩٥٥ » ويعمل به اعتباراً من ١/٤/١٩٥٥ .
- المادة ٢ - يستوفى من البائع لمنفعة أمانة العاصمة رسم قدره ٣٪ من ثمن كل ما يباع من الحيوانات ضمن منطقة أمانة العاصمة .
- المادة ٣ - تعني كلمة حيوان في هذا النظام الماعز والضأن والحراف والبقال والحيل والابقار والابل والجاموس والبهائم والخنازير ويستثنى من ذلك صغار الماعز التي لا تتجاوز السنة من العمر .
- المادة ٤ - يلغى أي نظام تتعارض أحكامه مع أحكام هذا النظام .

نظام رقم (٥) لسنة ١٩٥٥

صادر بمقتضى المادتين (٨٧ و ٨٩) من قانون البلديات رقم (١٧) لسنة ١٩٥٤

- المادة ١ - يسمى هذا النظام « نظام رسوم الموزونات لسنة ١٩٥٥ » ويعمل به اعتباراً من ١/٤/١٩٥٥ .
- المادة ٢ - تستوفى رسوم قبان من جميع الموزونات التي تباع خارج المخازن والمحلات في الاسواق العامة ضمن منطقة أمانة العاصمة بالنسب التالية :
- أ - عشرة فلس عما يزيد وزنه عن الخمسة كيلو غرام حتى الخمسين كيلو غراماً .
- ب - مئرون فلساً عما يزيد وزنه عن الخمسين كيلو غراماً حتى المئة كيلو غرام .
- ج - مئتي فلس عن الطن الواحد وصل هذه النسبة يستوفى الرسم عما يزيد وزنه عن المئة كيلو غرام ويقل عن الطن .
- المادة ٣ - يلغى أي نظام تتعارض أحكامه مع أحكام هذا النظام .

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢٦ بالاستناد الى المادة ٨٩ من قانون البلديات رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤ الموافقة على النظام التالي :-

نظام رقم (٦) لسنة ١٩٥٥

نظام رسوم الملاهي العامة في مدينة عمان

- ان مجلس امانة العاصمة استناداً الى الصلاحية المخولة له بالمادة (٨٩) من قانون رسوم البلديات رقم (١٧) لسنة ١٩٥٤ قد اصدر النظام التالي :
- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم الملاهي العامة في مدينة عمان لسنة ١٩٥٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون للبارات التالية في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه :
- أ - تعني لفظة المدير الشخص الذي رخص له ادارة ملاهي عمومي أو من يقوم مقامه بالاشراف على الملهي أو ادارته .
- ب - يراد بعبارة ملهى عمومي أي لهو يجري ضمن منطقة المدينة ويباح للجمهور مشاهدته بعد دفع رسم الدخول . ويشمل ذلك التمثيل الروائي والسينمائي والالعاب الرياضية ولعب الحيل والسرك والحفلات الموسيقية والرقص وما يدخل في هذا النطاق .
- المادة ٣ - يستوفي مجلس الامانة رسماً عن كل تذكرة تباع أو تمنح لمشاهدة لهو عمومي بالنسبة المبينة تالياً ويستوفي هذا الرسم من المدير مباشرة :
- أ - عن كل تذكرة دخول لا تتجاوز قيمتها (٥٠) فلساً (فلساً واحداً) .
- ب - عن كل تذكرة دخول تزيد قيمتها على (٥٠) فلساً ولا تتجاوز (١٠٠) فلس (فلسان) .
- ج - ٥٠٪ عن كل تذكرة دخول يتجاوز ثمنها المائة فلس .
- المادة ٤ - يجوز لمجلس الامانة ان يعفي من الرسوم تذاكر الدخول الى أماكن اللهو العامة عندما تقيم فيها المؤسسات الخيرية أو الدينية أو النوادي الرياضية أو الثقافية حفلات لمنفعتها الخاصة كلباً ، وذلك على شرط ان تصدر شهادة رسمية من محافظ العاصمة .
- المادة ٥ - لأمين العاصمة ان يعين أو يتدب من يعتمد له لتفتيش وفحص التذاكر بقصد التأكد من تنفيذ أحكام هذا النظام .
- المادة ٦ - ممنوع على أي كان القيام بأعمال بيع التذاكر قبل الحصول على تصريح خطي بذلك من أمين العاصمة ، وعلى الشرطة منع المخالف فوراً وتوديعه الى محكمة الامانة .
- المادة ٧ - كل من يخالف احكام هذا النظام أو يحول دون دخول الموظف المسؤول لأي ملهى عام أو فحص التذاكر أو تفتيشها يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير .

تنشر فيما يلي تعليمات المعالجة الطلية (المعدلة) لسنة ١٩٥٥ وقد أقرها مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٦ .

رئيس الوزراء

توفيق ابو الهدى

تعليمات المعالجة الطلية (المعدلة)

- المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات المعالجة الطلية المعدلة لسنة ١٩٥٥) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تصاف العبارة « وزوجاتهم وأولادهم » بعد عبارة « يحق للموظفين » الواردة في أول المادة التاسعة من التعليمات بشأن مستشفيات الحكومة ومحلات عياداتها ومختبراتها ومعالجة موظفي ومرضى الحكومة فيها وفي غيرها من المؤسسات لسنة ١٩٤١ .

هكذا من الأهل

قرار رقم (٦)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٥٥/٢/٢٤ رقم ١١٧٦/١٣/١٤/١٢ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير أحكام المادة (٢) من قانون رسم المعايمة على الصادرات لسنة ١٩٤٤ وبيان ما اذا كانت هذه المسادة تجيز استيفاء رسم المعايمة عن نماذج البضائع الأجنبية التي ترد الى المملكة بقصد العرض والاعادة خلال ستين يوماً بوصفها من الصادرات أم ان هذه البضائع تعتبر معفاة على أساس انها بحكم البضائع المارة بطريق (الترازيت) .

وبعد الاطلاع على المخابرات الجارية بهذا الشأن بين وزير التجارة ورتاسة الوزراء وتدقيق النصوص القانونية ، تبين لنا ان المادة الثانية المطلوب تفسيرها تنص على انه (يستوفى واحد بالثة رسم معايمة في أي محل انشئت فيه نقطة جمرك للاحصاء ويفرض رسم المعايمة المذكور على قيمة جميع البضائع الصادرة من المملكة الأردنية . ويستثنى من ذلك البضائع التي قد يعلن عنها بأنها معفاة من الرسم المذكور بقرار من مجلس الوزراء) .

وواضح من هذه المادة ان عبارة (جميع البضائع الصادرة من المملكة) الواردة في صلب النص قد جاءت مطلقة ولم تقيد إلا بقيد واحد وهو البضائع التي قد يعلن عنها بأنها مستثناة من الرسم بقرار من مجلس الوزراء . ولهذا فان النص المذكور يسري على جميع البضائع الصادرة من المملكة التي لم يشملها الاستثناء بقطع النظر عن نوعها وعن الاغراض التي تصدر من أجلها .

ونخرج من ذلك بأن البنات أو النماذج التي ترد الى المملكة بقصد العرض والاعادة خلال ستين يوماً تعتبر في حالة اعادتها من البضائع الصادرة التي تخضع لرسم المعايمة طبقاً لنص المادة (٢) المشار اليها . ولا يمكن اعفاؤها من الرسم إلا بقرار من مجلس الوزراء .

أما القول بأن هذه النماذج هي بحكم البضائع المارة بطريق الترازيت وانها لذلك لا تخضع للرسم ، فقول غير وارد لأن البضائع التي تدخل في مفهوم (البضائع المارة بطريق الترازيت) هي البضائع التي تمر من المملكة مرسله من بلاد أجنبية الى بلاد أجنبية أخرى وهذا الوصف لا ينطبق على النماذج موضوع البحث .

هذا ما نقرره في تفسير المادة المطلوب تفسيرها .

صدر ١٩٥٥/٣/١٢

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
محمود عوده القرعان	سعد جمعة	ضياء الدين زعبي	موسى الساكت	رئيس محكمة التمييز
علي مسمار				

قرار رقم (٧)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء المؤرخ ١٩٥٤/١٢/٢٨ رقم ٨٧٨٤/١/١٩٤/٢ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير أحكام المادة ٤٢ من نظام دائرة الاوقاف العثماني الصادر بتاريخ ١٩ جمادى الآخر سنة ١٢٨٠ وبيان ما اذا كانت توجب ان تدفع نصف رسوم فراغ وانتقال مسققات ومستغلات جميع الاوقاف المضبوطة وغير المضبوطة الى الخزينة والنصف الآخر لصندوق الاوقاف أم ان حكم هذه المادة قد ألغى بالفقرة الثالثة من المادة الخامسة من قانون تسجيل الاراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ .

وبعد الاطلاع على المخابرات الجارية بهذا الشأن بين رئيس مجلس الاوقاف الأعلى ودائرة الاراضي ورتاسة الوزراء وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا ان المادة العاشرة من قانون الاوقاف الاسلامية رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٦ الساري المفعول على ضفتي المملكة الاردنية الهاشمية بموجب القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥١ قد نصت بصراحة تامة على الغاء نظام دائرة الاوقاف العثماني الصادر بتاريخ ١٩ جمادى الآخر سنة ١٢٨٠ ، وبما ان المادة ٤٢ المطلوب تفسيرها هي جزء من هذا النظام الملغى فاننا لا نرى مبرراً لاصدار قرار بتفسير احكامها .

اما فيما يتعلق بقانون رسوم تسجيل الاراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ فاننا لا نجد فيه اي نص يجيز دفع نصف الرسوم التي تستوفىها دائرة التسجيل عن معاملات تسجيل المسققات والمستغلات الموقوفة الى صندوق الاوقاف . ولهذا نقرر ان كافة الرسوم المشار اليها هي من حق صندوق الخزينة .

صدر ١٩٥٥/٣/١٤

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
كمال الجبوسي	سعد جمعة	بشير الشريقي	ضياء الدين زعبي	رئيس محكمة التمييز
علي مسمار				

هكذا من المأهول

الحرية الرسمية بسم الله الرحمن الرحيم



عمان : يوم الخميس ١٤ شعبان سنة ١٣٧٤ الموافق ٧ نيسان سنة ١٩٥٥

ملحق رقم ١ للعدد ١٢٢٣ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٠ شعبان سنة ١٣٧٤ الموافق ٣ نيسان سنة ١٩٥٥

الغمر

٢٩٩ - ٢٩٥	الموظفون
٣٠٠	لجنة التقاعد الاستثنائية العسكرية
٣٠٢ - ٣٠٠	الاستملاك
٣٠٢	الجنسية الاردنية
٣٠٢	قرار اعفاء من الرسوم الجمركية
٣٠٣	قرار بالغاء قراري اعفاء من الرسوم الجمركية
٣٠٣	قرار بادخال بعض التعديلات على تعليمات الاستيراد لسنة ١٩٥٥
٣٠٤ - ٣٠٣	ضريبة الحرس الوطني
٣٠٤	رسوم فئات ضريبة الاملاك في القرى والابنية الصناعية لسنة ١٩٥٥/١٩٥٦ المالية
٣٠٤	رسوم معاينة الصادرات
٣٠٥	تعريف النور الكهربائي في مدينة اربد
٣٠٥	تعديل رسوم الدلالة في مدينة اربد
٣٠٥	رخصة صادرة بموجب قانون المطبوعات لسنة ١٩٥٣
٣٠٦	اعلان رقم ٥ « صادر بموجب قانون داء الكلب لسنة ١٩٥٤ »
٣٠٧ - ٣٠٦	اعلانات صادرة بموجب قانون حظر رمي الماعز لسنة ١٩٥٢
٣١٠ - ٣٠٧	قرار رقم ١١٣/٥٥ « بشأن تزويد الدوائر الحكومية بالبريوت المعدنية والشحومات »
٣١٠	الاطباء
٣١٠	الرقابة الطبية
٣٢٦ - ٣١٠	الاعلانات

هكذا من الأهل

الموظفون

١ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ما يلي :-

- ١ - ترفيع وكيل القائد كريم اوهان الى رتبة قائد من تاريخ ١٥/٣/١٩٥٥ .
- ٢ - ترفيع الرئيس فرديناند نيكوديم الى رتبة وكيل قائد من تاريخ ١٥/٣/١٩٥٥ .
- ٣ - ترفيع الملازم الاول اميل القسوس الى رتبة رئيس من تاريخ ١٥/٣/١٩٥٥ .
- ٤ - ترفيع الملازم الاول خليل يحيى الى رتبة رئيس من تاريخ ١٦/٣/١٩٥٥ .
- ٥ - ترفيع الملازم الاول عدنان المفتي الى رتبة رئيس من تاريخ ١٧/٣/١٩٥٥ .
- ٦ - ترفيع الملازم الاول فوزي ضيا الى رتبة رئيس من تاريخ ١٩/٣/١٩٥٥ .
- ٧ - ترفيع الملازم الاول ابراهيم عبد الله الى رتبة رئيس من تاريخ ٢٠/٣/١٩٥٥ .
- ٨ - ترفيع الملازم الثاني مسعد المدائنات الى رتبة ملازم اول من تاريخ ١٥/٣/١٩٥٥ .
- ٩ - ترفيع الملازم الثاني محمود قاسم الصعوب الى رتبة ملازم اول من تاريخ ١٦/٣/١٩٥٥ .
- ١٠ - ترفيع الملازم الثاني احمد توفيق الديباس الى رتبة ملازم اول من تاريخ ١٧/٣/١٩٥٥ .
- ١١ - ترفيع الملازم الثاني محمد حمد الهياجه الى رتبة ملازم اول من تاريخ ١٨/٣/١٩٥٥ .
- ١٢ - ترفيع الملازم الثاني حسين محمد خالد الى رتبة ملازم اول من تاريخ ١٩/٣/١٩٥٥ .
- ١٣ - ترفيع الملازم الثاني احمد منور الحديد الى رتبة ملازم اول من تاريخ ٢٠/٣/١٩٥٥ .
- ١٤ - ترفيع الملازم الثاني فخري حميد الى رتبة ملازم اول من تاريخ ٢١/٣/١٩٥٥ .
- ١٥ - ترفيع الملازم الثاني محمود التميمي الى رتبة ملازم اول من تاريخ ٢٢/٣/١٩٥٥ .
- ١٦ - ترفيع الملازم الثاني نعمه دخل الله الشويحات الى رتبة ملازم اول من تاريخ ٢٣/٣/١٩٥٥ .
- ١٧ - ترفيع الملازم الثاني احمد محمد الكتاب الى رتبة ملازم اول من تاريخ ٢٤/٣/١٩٥٥ .
- ١٨ - ترفيع الملازم الثاني علي محمد يوسف الى رتبة ملازم اول من تاريخ ٢٥/٣/١٩٥٥ .
- ١٩ - ترفيع الملازم الثاني توفيق ذياب طعمه الى رتبة ملازم اول من تاريخ ٢٦/٣/١٩٥٥ .
- ٢٠ - ترفيع الوكيل سليم الفرج الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ١٥/٣/١٩٥٥ .
- ٢١ - ترفيع الوكيل عمر طليم الحداد الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ١٦/٣/١٩٥٥ .
- ٢٢ - ترفيع المرشح ناصر غصاب الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ١٧/٣/١٩٥٥ .
- ٢٣ - ترفيع المرشح محمد معزى الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ١٨/٣/١٩٥٥ .
- ٢٤ - ترفيع المرشح عياده عبيد ملاح الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ١٩/٣/١٩٥٥ .
- ٢٥ - ترفيع الوكيل حمد قاسم محمد الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٢٩/٣/١٩٥٥ .
- ٢٦ - ترفيع الوكيل تركي بداح الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٢٤/٣/١٩٥٥ .
- ٢٧ - ترفيع الوكيل عارف حداد الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٢٥/٣/١٩٥٥ .
- ٢٨ - ترفيع الوكيل احمد اسعد غانم الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٢٦/٣/١٩٥٥ .
- ٢٩ - ترفيع المرشح فلييب بسيم معلوف الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٢٧/٣/١٩٥٥ .
- ٣٠ - ترفيع المرشح فريد ابراهيم سمارة الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٢٨/٣/١٩٥٥ .
- ٣١ - ترفيع المرشح سليمان حرنكي الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٢٩/٣/١٩٥٥ .
- ٣٢ - ترفيع المرشح قاسم محمد الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٣٠/٣/١٩٥٥ .
- ٣٣ - ترفيع الوكيل قطيفان رشيد الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٣١/٣/١٩٥٥ .

- ٣٤ - ترفيع المرشح اديب نقوس الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ١/٤/١٩٥٥ .
- ٣٥ - ترفيع المرشح غالب رشيد الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٢/٤/١٩٥٥ .
- ٣٦ - ترفيع المرشح عايد المدائنات الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٣/٤/١٩٥٥ .
- ٣٧ - ترفيع المرشح عادل محمد العسلي الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٤/٤/١٩٥٥ .
- ٣٨ - ترفيع المرشح ياسين عطية الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٥/٤/١٩٥٥ .
- ٣٩ - ترفيع المرشح منيب محمود الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٦/٤/١٩٥٥ .
- ٤٠ - ترفيع المرشح سلامة الحباشة الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٧/٤/١٩٥٥ .
- ٤١ - ترفيع المرشح عبد الكريم حيدر الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٨/٤/١٩٥٥ .
- ٤٢ - ترفيع المرشح توهان عميره الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٩/٤/١٩٥٥ .
- ٤٣ - ترفيع المرشح خالد فارح الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ١٠/٤/١٩٥٥ .
- ٤٤ - ترفيع المرشح محمد صالح الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ١١/٤/١٩٥٥ .
- ٤٥ - ترفيع المرشح شاكر جريس الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ١٣/٤/١٩٥٥ .
- ٤٦ - ترفيع المرشح صبحي جميل الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ١٢/٤/١٩٥٥ .
- ٤٧ - ترفيع المرشح كريم عقلة الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ١٤/٤/١٩٥٥ .
- ٤٨ - ترفيع المرشح مأمون خليل الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ١٥/٤/١٩٥٥ .
- ٤٩ - ترفيع المرشح جاد الله صالح الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ١٦/٤/١٩٥٥ .
- ٥٠ - ترفيع المرشح سعد عبد الكريم الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ١٧/٤/١٩٥٥ .
- ٥١ - ترفيع المرشح جدي عطا الله الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ١٨/٤/١٩٥٥ .
- ٥٢ - ترفيع المرشح محمد سعد دايم الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ١٩/٤/١٩٥٥ .
- ٥٣ - ترفيع المرشح خميس حوران الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٢٠/٤/١٩٥٥ .
- ٥٤ - ترفيع المرشح شمس الدين محمد الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٢١/٤/١٩٥٥ .
- ٥٥ - ترفيع المرشح احمد النادي الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٢٢/٤/١٩٥٥ .
- ٥٦ - ترفيع المرشح صالح مرشد الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٢٣/٤/١٩٥٥ .
- ٥٧ - ترفيع المرشح خالد عبد الهادي الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٢٤/٤/١٩٥٥ .
- ٥٨ - ترفيع المرشح شفيق اديب الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٢٥/٤/١٩٥٥ .
- ٥٩ - ترفيع المرشح عبد الحليم راغب الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٢٦/٤/١٩٥٥ .
- ٦٠ - ترفيع المرشح نايف عبد الرزاق الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٢٧/٤/١٩٥٥ .
- ٦١ - ترفيع المرشح سعيد صالح الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٢٨/٤/١٩٥٥ .
- ٦٢ - ترفيع المرشح محمود حسن الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٢٩/٤/١٩٥٥ .
- ٦٣ - ترفيع المرشح محمد سليمان احمد الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٣٠/٤/١٩٥٥ .
- ٦٤ - ترفيع المرشح محمود محمد سعيد الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ١/٥/١٩٥٥ .
- ٦٥ - ترفيع المرشح محمد حسن الشبل الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٢/٥/١٩٥٥ .
- ٦٦ - ترفيع المرشح شكري عبد الحميد الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٣/٥/١٩٥٥ .
- ٦٧ - ترفيع المرشح علي عبد الرحمن الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٤/٥/١٩٥٥ .
- ٦٨ - ترفيع المرشح حسين عبد الله الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٥/٥/١٩٥٥ .
- ٦٩ - ترفيع المرشح مشهور صالح الشريدة الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٦/٥/١٩٥٥ .
- ٧٠ - ترفيع المرشح احمد يعقوب برادوغ الى رتبة ملازم ثان من تاريخ ٧/٥/١٩٥٥ .
- ٧١ - ترفيع الملازم الاول السيد راجي الريحاني الى رتبة رئيس من تاريخ ١٨/٣/١٩٥٥ .

كل من الأهل

ب - قرر معالي وزير الاقتصاد الاستغناء عن خدمة السيد زكي السماعيل من تاريخ ١٩٥٥/٣/٢٢ .

ج - وافق معالي وزير التجارة على ما يلي :-

١ - تصنيف السيد عقلة عبد الرحمن في الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٥/٣/٢٥ .

٢ - تصنيف السيد سليمان الكايد في الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٥/٣/٢٥ .

٣ - تصنيف السيد منير جبلكات في الدرجة العاشرة من تاريخ ١٩٥٥/٣/٢٥ .

د - وافق معالي وزير المالية على قبول استقالة السيد بشارة بندك من تاريخ ١٩٥٥/٣/١٠ .

هـ - وافق معالي وزير المعارف على ما يلي :-

١ - تعيين السيد سليم برهم قموه معلماً في الدرجة العاشرة .

٢ - تعيين الآنسة لولى ابراهيم هاشم معلمة في الدرجة التاسعة .

٣ - نقل السيد فوزي محمد الريماوي من ملاك ضريبة المعارف البلدية الى ملاك وزارة المعارف بدرجة وراتبه الحاليين من تاريخ ١٩٥٤/١١/١٣ .

٤ - تعيين السيد يوسف حسن الحاج عيسى معلماً في الدرجة التاسعة .

٥ - تعيين السيد فحي عبد الحفيظ ابو التين معلماً في الدرجة العاشرة .

٦ - نقل الآنسة شفا كامل عبد الهادي من ملاك ضريبة المعارف البلدية الى ملاك وزارة المعارف بدرجة وراتبها الحاليين من تاريخ ١٩٥٤/١١/١٠ .

٧ - تعيين الآنسة غلاف سعيد مراد معلمة في الدرجة العاشرة .

٨ - تعيين السيد هاشم محمد مصطفى الحبلي معلماً في الدرجة العاشرة .

٩ - تعيين السيد مصطفى محمد مصطفى السفاريني معلماً في الدرجة العاشرة .

١٠ - تعيين الآنسة بدرية عبد الرحمن جماعة معلمة في الدرجة العاشرة .

١١ - تعيين الآنسة أمل جميل عبد المجيد معلمة في الدرجة العاشرة .

١٢ - تعيين السيد هشام مصطفى علي الكرمي معلماً في الدرجة العاشرة .

١٣ - تعيين الآنسة فخرية سليمان الصباح معلمة في الدرجة التاسعة .

١٤ - تعيين الآنسة اعتدال زكي معلمة في الدرجة العاشرة .

١٥ - تعيين السيد شعبان حسين علي عبد الحميد معلماً في الدرجة العاشرة .

١٦ - تعيين السيد نهان سعيد الكرمي معلماً في الدرجة التاسعة .

١٧ - تعيين السيد فريد داود معلماً في الدرجة العاشرة .

١٨ - تعيين السيد محمد احمد منصور معلماً في الدرجة العاشرة .

١٩ - تعيين السيد احمد عبد الله سالم معلماً في الدرجة العاشرة .

٢٠ - تعيين السيد حميدان محمود الشراياتي معلماً في الدرجة العاشرة .

٢١ - تعيين السيد حسن ابراهيم الخطيب معلماً في الدرجة العاشرة .

٢٢ - تعيين السيد جبريل محمد جبريل برهم معلماً في الدرجة العاشرة .

٢٣ - تعيين السيد محمد فاضل شكري يوسف الخطيب معلماً في الدرجة التاسعة .

٢٤ - تعيين السيد جميل عبد الله مسعود معلماً في الدرجة العاشرة .

٢٥ - تعيين السيد حنا الخوري بطرس حداد معلماً في الدرجة العاشرة .

٢٦ - تعيين السيد خالد الشيخ ذيب غانم معلماً في الدرجة العاشرة .

٢٧ - تعيين الآنسة حسنية توفيق محمد الرعي معلمة في الدرجة العاشرة .

٢٨ - تعيين السيد مصطفى جميل مصطفى معلماً في الدرجة العاشرة .

٢٩ - تعيين السيد وليد محمد حماد معلماً في الدرجة العاشرة .

٣٠ - تعيين السيد احمد خليل محمد الجزار معلماً في الدرجة العاشرة .

٣١ - تعيين الآنسة انصاف عبد القادر القطب معلمة في الدرجة العاشرة .

٣٢ - تعيين السيد حكمت موسى ذيب مرجي معلماً في الدرجة العاشرة .

٣٣ - تعيين السيد محمد شريف السعدي معلماً في الدرجة العاشرة .

٣٤ - تعيين السيد رزق الله مناع رزق الله النمري معلماً في الدرجة العاشرة .

٣٥ - تعيين الآنسة نهى احمد ابو السميد معلمة في الدرجة العاشرة .

٣٦ - تعيين الآنسة هانم عامر المصري معلمة في الدرجة العاشرة .

٣٧ - تعيين السيد محمد فايز نمر محمد معلماً في الدرجة العاشرة .

٣٨ - تعيين السيد صبحي شجاده الياس الصائغ معلماً في الدرجة العاشرة .

٣٩ - تعيين السيد احمد محمود يوسف محمود معلماً في الدرجة العاشرة .

٤٠ - تعيين السيد محمد سعيد منيب عبد الخالق نصر معلماً في الدرجة العاشرة .

٤١ - تعيين السيد عبد عوده السعيد معلماً في الدرجة العاشرة .

٤٢ - تعيين السيد صالح ضيف الله الجرايشة معلماً في الدرجة العاشرة .

٤٣ - تعيين السيد سمير جريس خليل قسوس معلماً في الدرجة العاشرة .

٤٤ - تعيين السيد سهيل موسى يوسف السكر معلماً في الدرجة العاشرة .

٤٥ - ترفيع السيد نجم الدين عبد الله الناصر الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٥/٣/١ .

٤٦ - قبول استقالة المعلمة الآنسة جورجيت قبيمن من تاريخ ١٩٥٣/١٠/١ .

٤٧ - قبول استقالة المعلمة الآنسة صبيحة علي خرينو من تاريخ ١٩٥٥/٣/١ .

٤٨ - قبول استقالة المعلمة الآنسة عائدة جميل كمال من تاريخ ١٩٥٥/٢/١٤ .

٤٩ - قبول استقالة المعلم السيد سليمان داود زلاطيمو من تاريخ ١٩٥٥/٢/١ .

٥٠ - قبول استقالة المعلم السيد محمد سليم التجار من تاريخ ١٩٥٥/٣/١ .

٥ - وافق معالي وزير المعارف على ترفيع المعلمين المبينة أسماؤهم تالياً الى الدرجة السابعة من تاريخ ١٩٥٥/٣/١ :

- | | |
|-----------------------|---------------------------|
| ١ - احمد بدوي كمال | ١٠ - سعيد عبد العزيز سمور |
| ٢ - وديع خميس | ١١ - نائلة النمري |
| ٣ - داود زلاطيمو | ١٢ - نعمتي قميع |
| ٤ - أديب عيد | ١٣ - نعيمة نسيبة |
| ٥ - ابراهيم بنان | ١٤ - سارة حنفي جار الله |
| ٦ - محمد موسى حامد | ١٥ - محمود حسان عوض |
| ٧ - نزهة درويش | ١٦ - الكسندرا لباط |
| ٨ - فؤاد شاكر ذيب | ١٧ - عبد الله مغنم |
| ٩ - يعقوب حسن اسماعيل | |

كلنا من الأهل

هـ وافق معالي وزير المعارف على ترفيع المعلمين المبينة أسماؤهم تالياً الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١٩٥٥/٣/١ :

- ١ - سابا الساحورية
- ٢ - محمد موسى سليمان
- ٣ - خديجة شرف
- ٤ - هيفاء الافغاني
- ٥ - عبد الحليم غنام
- ٦ - فكريه الاي ميني
- ٧ - نجيب الخياط
- ٨ - محمد محمود الارناؤوط
- ٩ - جميل القطامي
- ١٠ - عطا شاكز ذياب
- ١١ - علي بدوان
- ١٢ - صبري سعد الدين الزيتاوي
- ١٣ - قاسم الخطيب
- ١٤ - محمود خطيب
- ١٥ - عبد الحسن جابر

هـ وافق معالي وزير المعارف على ترفيع المعلمين المبينة أسماؤهم تالياً الى الدرجة التاسعة اعتباراً من تاريخ ١٩٥٥/٣/١ :

- ١ - حمدان عسيلة
- ٢ - يوسف صيام
- ٣ - سعيد أبو بكر التميمي
- ٤ - عبد الفتحي فؤاد الخالدي
- ٥ - حسن علي داود خطيب
- ٦ - عزة خليل ابراهيم
- ٧ - سميرة الوعري
- ٨ - سميرة الشحيبي
- ٩ - الشيخ عمر الكراعين
- ١٠ - موسى غزلان
- ١١ - خليل قطينة
- ١٢ - ابراهيم منسي عتاب
- ١٣ - ابراهيم محمد عكاشه
- ١٤ - ابراهيم خليل عياد
- ١٥ - خليل حسن فراج
- ١٦ - اسماعيل جبران عيسى
- ١٧ - جمال خليل شاهين
- ١٨ - زهرة ابراهيم نسيبة
- ١٩ - كاظم كمال الدين عرفات
- ٢٠ - ماجد اسعد سعيد
- ٢١ - أمين شتار صالح عطا الله
- ٢٢ - فتحي عبد الله عثمان

و - وافق معالي وزير الصحة على تعيين الأنسة جميلة شاهين ممرضة من الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٥/٤/١ .

ز - وافق معالي وزير الشؤون الاجتماعية على تعيين السيد أسعد محمد أبو علي البيطار في الدرجة العاشرة .

ح - وافق معالي وزير الداخلية على تعيين السيد عمر صلاح في الدرجة التاسعة من تاريخ ١٩٥٥/٤/١ .

لجنة التقاعد الاستثنائية العسكرية

لمناسبة نقل السيد بشير الشريفي رئيس محكمة الاستئناف في عمان لعضوية محكمة التمييز، أقر بالاستناد الى المادة الثالثة من نظام التقاعد العسكري رقم ١ لسنة ١٩٥٤ تعيين رئيس محكمة استئناف عمان السيد نجيب الرشيدان بدلاً منه .

١٩٥٥/٣/٢٧

رئيس الوزراء

توفيق أبو الهدى

الاستئناف

اعلان

صادر بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣

عملاً بأحكام الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ أعلن انني بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية سأقدم بطلب الى مجلس الوزراء ليتفضل باصدار قرار بأن استملاك مساحات الأراضي المبينة أوصافها أدناه استملاكاً مطلقاً بقصد فتح طريق بين قرنتي نعلين والمدينة هو مشروع للمنفعة العامة بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ وتطبيق الفقرة الثانية من المادة (٢١) من قانون الاستملاك المذكور عليها .

وكيل مدير الأراضي والمساحة العام

١٩٥٥/٣/١٩

محمد اسماعيل

اسم القرية	الموقع	رقم الحوض	رقم القطعة	المساحة العمومية للقطعة	المساحة المتوى استملاكها من القطعة	المساحة التي تزيد عن الربع
المدينة	نجمة عميرة	٢	١	٥٠٠ متر مربع	٥٧٧ متر مربع	٣٥٦ متر مربع
			٢	٢	٨٥٦	٥٠
			٣	٣	٨٠٠	
			٤	٣	٦٦٤	
			٥	١٠	٦٨٨	
			٦	٤	٣٣٦	
			٧	٤	١٧٢	
			٨	٢	٢٨٨	
			٩	١	٤٨	
			١٠	٢	١٩٠	
			١١	٤	٩٠	
			١٢	٣	١٤٠	
			١٣	١٠	٢٤٨	
			١٤	٢	٤٨٧	
			١٥	١	٢٠٥	
			١٦	١	١٤٤	
			١٧	١	٥١٥	٢٦٥
			١٨	٢	١٥	
			١٩	٥	١٦٠	
			٢٠	٣	٧٢٨	
المجموع	٠٠٠	٦٦	٣٦١	٧	٦٧١	

اعلان

صادر بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣

عملاً بأحكام الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ أعلن انني بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية سأطلب الى مجلس الوزراء اصدار قرار بأن استملاك مساحات الأراضي المينة أدناه استملاكاً مطلقاً بقصد فتح طريق في قرية باقة الشرقية قضاء طولكرم هو مشروع للمنفعة العامة بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك وتطبيق الفقرة الثانية من المادة (٢١) من القانون المذكور .

١٩٥٥/٣/١٩

وكيل مدير الأراضي والمساحة العام

محمد اسماعيل

رقم القطعة	رقم الحوض	المساحة العمومية للقطعة	المساحة المنوى استملاكها من القطعة
دونم	متر مربع	دونم	متر مربع
١	٢ - طبيعي	٤٩	٤٧٢
٢		١٦	٤٢٥
المجموع		٦٥	٨٩٧

اعلان

اعلن بمقتضى احكام البند (١) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ بأن أمانة العاصمة عازمة بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء لاصدار القرار اللازم باعتبار استملاك الاراضي الموضحة مساحتها وأرقام قطعها وأسماء أصحابها ذيلاً بنية دمجها في السمة المقررة للشارع المعروف بشارع الزرقاء المؤدي للمطار المدني في منطقة ماركا كما هي مينة في المخطط رقم أ - ع - د - ١٠١٢ تاريخ ١٩٥٤/٤/١٧ مشروعاً للفتح العام بالمعنى المقصود بالقانون السالف الذكر تحريراً ١٩٥٥/٣/١٣ .

أمين العاصمة

فرحان شيللات

رقم القطعة	اسم المالك	المساحة المطلوب استملاكها
متر مربع		
٨٠	تقولا جورج وشركاه	١٥٥١
٧٥	أحمد بن أحمد اللولو	١٢١٢
٩٩	شيرة محمد أبو صنوبر	١٩٤
١٠٠	حكمت مطيع مهيار وشركاه	٢٥٠
٦٩	محمد صالح سليمان صلاح	٥٠٩
١١٢	الير عفيف خياط	٢٠٥٠
١١٣	توفيق قطان	١٥٠
٣٦	انيس بن خليل نصر	٦٢٧
١١٠	يوسف بن سليم الزمعت	٢٥٢
١١١	عبد الله العيسى	٥٠٠
٢١٣	سلامة الحوري اسحق الكلية	١٦٥
٢٧٧	فايد المحمد عبد الله	٢٥٠٠

اعلان

اعلن بمقتضى أحكام البند (١) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ بأن بلدية الزرقاء عازمة بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء لاصدار القرار اللازم باعتبار استملاك ما مساحته (١٤٥٠) متراً مربعاً من قطعة أرض السيد عبد اللطيف عبد المطلب موسى من أصل القطعة رقم (٢٥) حي ٢٠ المحاذية لقصر شبيب من الجهة الغربية لضمها الى المدرسة الثانوية الجديدة مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود بالقانون المشار اليه.

رئيس بلدية الزرقاء

قاسم بولاد

الجنسية الاردنية

أ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على منح الاشخاص المدرجة اسمائهم في ادناه الجنسية الاردنية ، بالاستناد الى المادة الخامسة من قانون الجنسية الاردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ :

- | | |
|--------------------------|--|
| ١ - ونيس جريد كوكيان | ٩ - املي اسكندرا قديس |
| ٢ - سعيد طاهر الدجاني | ١٠ - حسين سعيد الكرمي |
| ٣ - ابراهيم يوسف الشامي | ١١ - خالد فياض طوقان |
| ٤ - جورج مانجيلكان | ١٢ - بهائي نظيف مظفر |
| ٥ - ميشيل الياس دروس | ١٣ - عبد المنعم مصطفى الجولاني وشقيقته نعيمه |
| ٦ - كامل جبريل التتشة | ١٤ - محمد علي البلاموي |
| ٧ - الدكتور محمد خليل | ١٥ - احمد اسماعيل ابو غربية |
| ٨ - محمد عبد الفتاح جابر | |

ب - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٩ بالاستناد الى المادة الثانية عشرة من قانون الجنسية الاردنية (القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٤) الموافقة على منح اوجين فيلا لويس من التابعة اليونانية ، الجنسية الاردنية بالتجنس .

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٥/٥/٢٦ الموافقة على القرار التالي الذي وضعه كل من معالي وزير التجارة ومعالي وزير المالية متعلقاً بالاعفاء من الرسوم الجمركية :

قرار

عملاً بالصلاحيات المخولة ليأ بموجب المادة ٤٤ من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٢٦ قررنا :

١ - ان تعفى المواد التالية من الرسوم الجمركية بشرط ان تستورد رأساً من قبل اصحاب المصانع أو أن تحول اليهم عن طريق البوندد وان تتبع الترتيبات التي تضعها دائرة الجمارك لضمان استعمالها في الاغراض الصناعية التي اصبحت من اجلها :

أ - التمر الصناعي والسكر الصناعي ودبس التمر والمولاس والخروب وما مائلها من المواد اللازمة لاستخراج السيروتو .

ب - الخشب والورق والمواد الكيماوية اللازمة لصناعة الكبريت .

٢ - يلغى هذا القرار قرار الاعفاء المنشور في العدد ١٠٢٤ تاريخ ١٩٥٠/٥/١٦ من الجريدة الرسمية .

٣ - يلغى قرار الاعفاء الخاص المنشور بالملحق رقم ١ للعدد ١٠٨٥ تاريخ ١٩٥١/١١/٥ من الجريدة الرسمية .

٤ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وبعد مصادقة مجلس الوزراء عليه .

وزير المالية

وزير التجارة

هكذا من الأهل

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٧ الموافقة على القرار التالي الذي وضعه كل من معالي وزير التجارة ومعالي وزير المالية يتضمن إلغاء قراري إعفاء من الرسوم الجمركية :

قرار

عملاً بالصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة ٤٤ من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٢٦ قررنا إلغاء قراري الإعفاء المنشورين في الملحق رقم ١ للعدد ١١٥٠ تاريخ ١٩٥٣/٧/٢٣ والملحق رقم (١) للعدد ١١٨٢ تاريخ ١٩٥٤/٥/٢٣ من الجريدة الرسمية. يعتبر هذا القرار نافذ المفعول اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وبعد مصادقة مجلس الوزراء عليه . وزير المالية وزير التجارة

قرار بادخال بعض التعديلات على تعليمات الاستيراد لسنة ١٩٥٥

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٧ الموافقة على قرار لجنة الاستيراد الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٠ والمتضمن ادخال التعديلات التالية على تعليمات الاستيراد الحالية :

١ - تعديل المادة ١٨ الفقرة (أ) بحيث تصبح كما يلي :
(يشترط فتح اعتماد غير قابل للنقض للرخص الصادرة باذن عملة للبضائع من منشأ غير دول الجامعة العربية خلال ٣٠ يوماً من تاريخ صدورها الا في حالات خاصة يراها مراقب الاستيراد بموافقة وزير التجارة وان يبقى الاعتماد ساري المفعول لمدة اقصاها مدة الرخصة وان تتم عملية استيراد البضاعة خلال مدة الرخصة دون تجاوز الا اذا ثبت لمراقب الاستيراد بدليل خطي موثوق ان ظروف استيراد تلك البضاعة تستلزم تجديد مدة الرخصة وحينئذ تجدد مدة لا تزيد على اربعة اشهر من تاريخ انتهائها مع مراعاة احكام المادة (١٩) .

٢ - تعديل نص المادة (١٨) الفقرة (ب) بحيث تصبح كما يلي :
(يمكن للمستورد الذي ترد له البضائع ضد البوالص ان يخلص عليها خلال مدة الرخصة دون فتح اعتماد شريطة ان تضمن البضائع خلال ٦٠ يوماً من تاريخ صدور الرخصة ولا يجوز له ان يفتح بها اعتماداً بعد المدة المسموح فيها بفتح الاعتماد الا في حالات يقتضيه بها مراقب الاستيراد أو بموافقة وزير التجارة) .

٣ - تعديل نص الفقرة (ج) من المادة (١٨) بحيث تصبح صيغتها كما يلي :
(يسمح بفتح الاعتماد خلال عشرة ايام من تاريخ تعديل الرخصة) .

ضريبة الحرس الوطني

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٧ بالاستناد الى المادة الخامسة من قانون ضريبة الحرس الوطني (القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٤) الموافقة على فرض الرسوم على المواد التالية بالنسب المينة مقابل كل منها وذلك من تاريخ ١٩٥٥/٤/١ :
أ - السجائر :

١ - تفرض ضريبة قدرها (١٠) فلوس عن كل حبة سجائر تحتوي على عشرين سيجارة وتباع للمستهلك بأكثر من خمسين فلساً .

٢ - تفرض ضريبة قدرها (٤) فلوس عن كل حبة سجائر تحتوي على عشرين سيجارة وتباع للمستهلك بسعر يتراوح بين ٤٠ - ٥٠ فلساً .

٣ - تفرض هذه الضريبة أيضاً على السجائر التي تباع لافراد الجيش العربي الاردني .

ب - التباك :

تفرض ضريبة قدرها عشرة فلوس على كل ورقة تحتوي على أكثر من ثلاثين غراماً وخمسة فلوس على كل ورقة تحتوي على ثلاثين غراماً واثلاً .

ج - المشروبات الروحية :

المصنوعة محلياً :

الصف	القارورة الكبيرة	القارورة المتوسطة	القارورة الصغيرة
البيرة	٢٠	١٠	
البيذ	٢٠	١٠	
الاصناف الاخرى	٣٠	٢٠	١٠
المستوردة :			
البيرة	٢٠	١٠	
المرق	٥٠	٣٠	٢٠
البيذ	٣٠	٢٠	١٠
الاصناف الاخرى	١٠٠	٦٠	٣٠

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٦ الموافقة على اصدار المرسوم التالي ونشره في الجريدة الرسمية للعمل به :

مرسوم

صادر من قبل مجلس الوزراء بمقتضى المادة الرابعة من قانون ضريبة الاملاك في القرى

استناداً للصلاحيات المخولة لمجلس الوزراء بمقتضى الإرادة الملكية السامية المؤرخة في ١٩٥٠/٧/١٩ والمنشورة في العدد ١٠٣٢ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٠/٨/١٦ وعملاً بالصلاحيات المنصوص عليها في الفقرة (٢) وللقترين (أ و ب) من المادة الرابعة من قانون ضريبة الاملاك في القرى رقم (٥) لسنة ١٩٤٢ ، اصدر المرسوم التالي :

اسم المرسوم ١ - يسمى هذا المرسوم (مرسوم فئات ضريبة الاملاك في القرى والابنية الصناعية لسنة ١٩٥٦/١٩٥٥ المالية) .
تعديل فئات ٢ - تعدل وتوزل فئات الضريبة المفروضة والمبينة في ذيل قانون ضريبة الاملاك في القرى المستحقة لسنة الضريبة ١٩٥٦/١٩٥٥ المالية بالمقدار التالي :

أ - خمسون في المائة من ضريبة الاملاك في القرى .

ب - خمسة عشر في المائة من صافي قيمة ايجار الابنية الصناعية المختمنة وفقاً للمادة التاسعة من القانون .

رسوم معاينة الصادرات

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٧ ، الموافقة على إعفاء البضائع التي ترد للمملكة بقصد الاعلانات والدعاية خلال مدة ٩٠ يوماً من تاريخ ورودها من رسوم معاينة الصادرات .

هكذا من الأشهر

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/٣/١٩٥٥، الموافقة على تعريف أسعار النور الكهربائي وبدايات الاشتراك والتعديلات الكهربائية في مدينة أربد، بشكلها التالي والعمل بها من تاريخ ١/٤/١٩٥٥ :

تعريف النور الكهربائي في مدينة أربد

١ - تعتبر تعريف الانارة في مدينة أربد كما يلي :

فلس

٤٥ السعر للنور الكهربائي لكل كيلوات فيما إذا كانت الكمية المستهلكة في الشهر لا تتجاوز الثلاثين كيلوات .
٢٥ السعر للنور الكهربائي لكل كيلوات من ٣١ كيلوات فما فوق .

٢ - تعتبر أقل مقطوعة في الشهر لكل مشترك سبعة كيلوات قيمتها ثلاثمائة وخمسة عشر فلساً .

٣ - يدفع المشترك مبلغ خمسين فلساً شهرياً باسم صيانة العداد وذلك بالاحاطة الى بدل تأمين العداد الذي تقدمه الشركة وقدره ثلاثة دنانير .

٤ - يدفع المشترك ستة دنانير مقطوعة باسم ثمن واجور اللوازم وتركيب العداد والتابلو وما يتبع ذلك بما فيه اجور الكشف الفني عن وصل منزله بالتيار الكهربائي إذا كان خط الوصل لا يزيد عن خمسة امتار ، واما إذا كان خط الوصل يزيد عن خمسة امتار فللشركة استيفاء مبلغ خمسة وسبعين فلساً عن كل متر مفرد طولي وكل هذه اللوازم تقدمها الشركة .

٥ - كل عطل ينال العداد تكون الشركة مسئولة عن اصلاحه بما فيه الخطوط الخارجية بدون أي مقابل إذا لم يكن للمشترك بدأ في ايقاع العطل أو إذا كان العطل غير ناجم عن خلل في التعديلات الداخلية .

تعديل رسوم الدلالة في مدينة أربد

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩/٣/١٩٥٥ بالاستناد الى المادة ٨٩ من قانون البلديات الموافقة على قرار المجلس البلدي في أربد رقم ٦٧ تاريخ ١٢/٣/١٩٥٥ المتضمن تعديل الرسم المبين في الفقرة الثانية من التاميمات المنشورة في الملحق رقم ١ للعدد (١١٧١) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢٣/٢/١٩٥٤ بالشكل التالي :

« يستوفى من المشتري عن كافة الأموال المنقولة التي تباع بالمراد العلني في المنطقة البلدية ٢ ٪ بدلا من ٣ ٪ » .

رخصة اصدار مطبوعة دورية

صادرة بمقتضى المادة الثامنة من قانون المطبوعات رقم (٧٩) لسنة ١٩٥٣

قررت منح الدكتور عبد الكريم عبد الرحمن خليفة رخصة باصدار مطبوعة دورية باسم (الفكر) على ان يكون هو نفسه المحرر المسؤول عنها وفق البيانات المقدمة منه في استدعاء الطالب المؤرخ في ٧/٢/١٩٥٥ ونشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

١٩٥٥/٣/١٤

وزير الداخلية

رياض المفلح

اعلان رقم (٥)

نظراً لظهور حادثتين مثبتتين بداء الكلب في مخيم دير عمار وقرية دير ديوان قضاء رام الله واستناداً للمادة التاسعة من قانون داء الكلب رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٤ أعلن ان قضاء رام الله موبوء بمرض داء الكلب وسيجري مكافحة داء الكلب باتلاف الكلاب والقطة الضالة في قضاء رام الله واهذا تطبق أحكام هذه المادة على القضاء الى حين اشعار آخر .

مدير البيطرة

كمال الطاهر

اعلان حظر رعي الماعز في بلدة المزرعة القبلية - قضاء رام الله

صادر بموجب المادة السابعة من قانون حظر رعي الماعز رقم (١٨) لسنة ١٩٥٢

١ - بناء على التقرير الوارد الي من لجنة استفتاء قانون حظر رعي الماعز في بلدة المزرعة القبلية المتضمن تحييد الاكثرية من ملاكي البلدة المذكورة لحظر رعي الماعز في بلدتهم .

وبالاستناد الى المادة السابعة من القانون المذكور فانه أعلن ان اراضي بلدة المزرعة القبلية قد أصبح رعي الماعز فيها محظوراً وفقاً لأحكام هذا القانون .

٢ - وفقاً لأحكام المادة التاسعة من قانون حظر رعي الماعز المذكور :

أ - يعتبر الحصول على الماعز واقتناؤها والسماح لها بالرعي في حدود اراضي بلدة المزرعة القبلية غير مشروع بعد مضي ستة اشهر على نشر اعلان الحظر هذا .

ب - لصاحب كل منزل في حدود بلدة المزرعة القبلية ان يقتني بموجب رخصة من مدير الحراج أو من يقوم مقامه ثلاثة رؤوس ماعز وأولادها حتى تبلغ اثني عشر شهراً شريطة ان ترعى ضمن حدود مراعي البلدة وهي مربوطة تحت اشراف منظم كافل لمتنها من الحاق أي ضرر بالزروع والاشجار الحرجية .

ج - تجدد الرخصة المبحوث عنها في الفقرة أعلاه مرة كل سنة .

مدير الحراج

يعقوب السلطي

اعلان حظر رعي الماعز في بلدة كفر نعمة - قضاء رام الله

صادر بموجب المادة السابعة من قانون حظر رعي الماعز رقم (١٨) لسنة ١٩٥٢

١ - بناء على التقرير الوارد الي من لجنة استفتاء قانون حظر رعي الماعز في بلدة كفر نعمة المتضمن تحييد الاكثرية من ملاكي البلدة المذكورة لحظر رعي الماعز في بلدتهم .

وبالاستناد الى المادة السابعة من القانون المذكور فانه أعلن ان اراضي بلدة كفر نعمة قد أصبح رعي الماعز فيها محظوراً وفقاً لأحكام هذا القانون .

٢ - وفقاً لأحكام المادة التاسعة من قانون حظر رعي الماعز المذكور :

أ - يعتبر الحصول على الماعز واقتناؤها والسماح لها بالرعي في حدود اراضي بلدة كفر نعمة غير مشروع بعد مضي ستة أشهر على نشر اعلان الحظر هذا .

ب- لصاحب كل منزل في حدود بلدة كفر زيباد ان يقتني بموجب رخصة من مدير الحراج أو من يقوم مقامه ثلاثة رؤوس ماعز وأولادها حتى تبلغ اثني عشر شهراً شريطة ان ترعى ضمن حدود مراعي البلدة وهي مربوطة تحت اشراف منظم كافل لمنها من الحاق أي ضرر بالمرروعات والأشجار الحرجية .
ج - تجدد الرخصة المبحوث عنها في الفقرة اعلاه مرة كل سنة .

مدير الحراج
يعقوب السلطي

اعلان حظر رعي الماعز في بلدة كفر زيباد - قضاء طولكرم

صادر بموجب المادة السابعة من قانون حظر رعي الماعز رقم (١٨) لسنة ١٩٥٢

١ - بناء على التقرير الوارد الي من لجنة استفتاء قانون حظر رعي الماعز في بلدة كفر زيباد المتضمن تحييد الاكثرية من ملاكي البلدة المذكورة لحظر رعي الماعز في بلدتهم .
وبالاستناد الى المادة السابعة من القانون المذكور فاتي اعلان ان اراضي بلدة كفر زيباد قد اصبح رعي الماعز فيها محظوراً وفقاً لأحكام هذا القانون .
٢ - وفقاً لأحكام المادة التاسعة من قانون حظر رعي الماعز المذكور :
أ - يعتبر الحصول على الماعز واقتناؤها والسماح لها بالرعي في حدود اراضي بلدة كفر زيباد غير مشروع بعد مضي ست أشهر على نشر اعلان الحظر هذا .

ب- لصاحب كل منزل في حدود بلدة كفر زيباد ان يقتني بموجب رخصة من مدير الحراج أو من يقوم مقامه ثلاثة رؤوس ماعز وأولادها حتى تبلغ اثني عشر شهراً شريطة ان ترعى ضمن حدود مراعي البلدة وهي مربوطة تحت اشراف منظم كافل لمنها من الحاق أي ضرر بالمرروعات والأشجار الحرجية .
ج - تجدد الرخصة المبحوث عنها في الفقرة اعلاه مرة كل سنة .

مدير الحراج
يعقوب السلطي

قرار رقم ٥٥/١١٣

بشأن تزويد الدوائر الحكومية بالزيوت المعدنية والشحومات

اجتمعت لجنة المطامات المركزية بتاريخ ١٩٥٥/٣/١٣ وبعد ان اطلمت على اسعار الزيوت المعدنية والشحومات بمختلف انواعها المطلوبة للدوائر الحكومية المدنية في مراكز عمان ، السلط ، مادبا ، الزرقاء ، العقبة ، اصفور ، اربد ، الكرك ، الطفيلة ، معان ، القدس ، نابلس ، الخليل ، طولكرم ، جنين ، رام الله ، اريحا ويصالح وغيرها من المراكز داخل المملكة الاردنية الهاشمية خلال المدة الواقعة بين ١٩٥٥/٤/١٦ وتنتهي في ١٩٥٦/٣/٣١ فلم يتقدم للمناقشة سوى متعهدين اثنين ، وبما ان الاسعار المقدمة من قبل شركة شل اقل في خمسة مواد ومتساوية مع اسعار شركة فاكوم في ثلاث مواد بينما كانت اسعار فاكوم اقل في مادتين . وبعد ان استعرضت اللجنة استهلاك الحكومة من جميع المواد ، وجدت ان الاستهلاك من زيوت محركات البنزين وزيوت محركات الديزل والشحومات هو اكثر استهلاكاً وحيث ان اسعار شركة شل لهذه المواد اقل من اسعار شركة فاكوم لذلك فقد قررت اللجنة اعادة تقديم الزيوت المعدنية والشحومات المبينة في القائمة المرفقة على شركة شل باعتبارها مقدمة اقل وانسب الاسعار شريطة ان تنفذ الشركة المذكورة بالشروط التالية :

- ١ - على الشركة المذكورة القيام بتسليم الكميات التي تطلب منها من الزيوت المعدنية والشحومات بمختلف انواعها المذكورة في القائمة المرفقة للدوائر الحكومية المدنية في المراكز المذكورة اعلاه خلال مدة لا تزيد عن الثمانية واربعين ساعة من تاريخ تسلم الشركة المذكورة الطلبات الرسمية الصادرة عن الدوائر الحكومية المختصة .
- ٢ - أي صنف من الزيوت المعدنية والشحومات الأخرى التي قد تحتاج اليها الدوائر الحكومية والتي غير مذكورة في القائمة المرفقة يجري تسليمها على اساس سعر الشركة الرسمي محسوماً منه (٢٧ر٥) سبعة وعشرون ونصف بالمائة .
- ٣ - في حالة التسليم ضمن صفائح عادية سعة اربعة جالونات ، تجري المحاسبة على اساس السعر ضمن براميل سعة (٤٤) جالون مضافاً إليه عشرة فلوس للكيلو .
- ٤ - تكون اسعار الزيوت المعدنية والشحومات خاضعة لأحكام القوى القاهرة الصادرة عن شركة شل والمحافظة لدى لجنة المطامات المركزية .
- ٥ - إذا تأخرت الشركة المذكورة أو عجزت عن تقديم ما يطلب إليها من الزيوت المعدنية والشحومات بمختلف انواعها المذكورة في القائمة المرفقة لأسباب غير واردة في بيان القوى القاهرة، يحق للجنة المطامات المركزية بناء على طلب معالي وزير المالية فسخ القرار ومصادرة التأمين واحالة تقديم الزيوت المعدنية والشحومات بمختلف انواعها على متعهد آخر بالاسعار الراجحة وتضمن الشركة المذكورة جميع فروق الاسعار وأية فرامة أخرى تترتبها اللجنة بحسب مقدار الضرر الناجم عن التأخير أو خلاف ذلك .
- ٦ - على الشركة المذكورة ان تستمر في تقديم الزيوت المعدنية والشحومات بمختلف انواعها باسعار هذا التعهد لمدة شهر آخر بعد انتهاء مدة هذا القرار إذا طلب إليها ذلك رئيس لجنة المطامات المركزية .
- ٧ - على الشركة المذكورة تقديم كفالة مالية معتبرة أو تأمين مصدق بقيمة (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار اردني وذلك لضمان تنفيذ شروط هذا القرار .
- ٨ - هذا القرار خاضع لأحكام المادة (٢٥) مكررة من نظام اللوازم لسنة ١٩٥٢ .

١٩٥٥/٣/١٣

قائمة بانواع الزيوت المعدنية والشحومات بمختلف أنواعها واسعارها

المحالة على شركة شل بعمان بموجب القرار رقم ٥٥/١١٣ تاريخ ١٩٥٥/٣/١٣

١- زيوت محركات البنزين	الاوعية	السعر الصافي فلوس دينار	الوحدة
زيوت شل ١٠٠ x عيار ١٠ و ٢٠	ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	١٠٥	الكيلو صافي
و ٣٠ و ٤٠ و ٥٠ و ٦٠	ضمن علبه محتومة سعة جالون	٤٥٠	العلبة جالون
	ضمن علبه محتومة سعة كوارت	١١٢	العلبة كوارت
	ضمن صفيحة محتومة سعة خمسة جالونات	٥٥	الصفيحة محتومة
	ضمن سطل محتوم سعة خمسة جالونات	١٣٩	السطل محتوم
٢- زيوت محركات الديزل			
زيوت شل « تلبا » عيار ٢٠ و ٣٠ و ٤٠	ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	١٠٢	الكيلو صافي
زيوت شل « روتيل » عيار ٢٠ و ٣٠ و ٤٠ و ٥٠	ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	١٠٥	الكيلو صافي

هكذا من الأشهر

شحمة	الادوية	السعر الصافي للس دينار	الوحدة
أ - رقم ٣٠	ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	٩٨	الكيلو صافي
ب - رقم ٣٠	ضمن علبة محتومة سعة كيلو	١٢٤	العلبة محتومة
ج - رتنكس (عدة انواع)	ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	١٢٣	الكيلو صافي
د - رتنكس (عدة انواع)	ضمن علبة محتومة سعة ٢ ليبرة	١٨١	العلبة محتومة
هـ - رتنكس (عدة انواع)	ضمن علبة محتومة سعة ليبرة	١١٦	العلبة محتومة
و - رتنكس « A » للاستعمال	ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	١٤٥	الكيلو صافي
ز - رتنكس للاستعمال العام	ضمن علبة محتومة سعة ٢ ليبرة	١٩٩	العلبة محتومة
ح - رتنكس للاستعمال العام	ضمن علبة محتومة سعة ليبرة	١٢٠	العلبة محتومة
٤ - زيت فسيل السيارات			
زيت شل « فلاشنج »	ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	٦٧	الكيلو صافي
٥ - زيت للتراكورات والآلات الثقيلة			
أ - زيت شل « روتيل » عيار ٣٠ و ٤٠ و ٥٠	ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	١٠٥	الكيلو صافي
ب - زيت شل « ديمبولا » عيار ٣٠	ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	١٢٧	الكيلو صافي
ج - زيت شل عيار ٤٠	ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	١٣١	الكيلو صافي
٦ و ٧ - زيت تروس أمامية وخلفية			
أ - زيت (دتنكس) خفيف	ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	١٠٥	الكيلو صافي
ب - زيت (دتنكس) ثقيل	ضمن علبة محتومة سعة جالون	٤٦٤	العلبة محتومة
ج - زيت سباريركس خفيف	ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	١٢٠	الكيلو صافي
د - زيت سباريركس ثقيل	ضمن علبة جالون محتوم	٤٩٧	العلبة محتومة
٨ - زيت خفيف للآلات الدقيقة			
زيت شل « فترا » عيار ١٣ و ٢١	ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	١٠٢	الكيلو صافي
٩ - زيت بريك			
زيت شل « دونكس ب »	ضمن علبة محتومة سعة باينت	١٨٩	العلبة محتومة
١٠ - زيت للرافعات الهيدروليكية			
زيت شل « نلس » خاص للرافعات الهيدروليكية من جميع العيارات	ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	١١٦	الكيلو صافي
١١ - زيوت أخرى			
أ - زيوت لمركات البنزين والديزل			
« سرفيس » من جميع العيارات	ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	٨٧	الكيلو صافي
ب - زيوت لمركات البنزين والديزل			
« كارنيا » من جميع العيارات	ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	٧٦	الكيلو صافي
ج - زيت « ليما » عيار ٦٩	ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	٧٨	الكيلو صافي

شحمة	الادوية	السعر الصافي للس دينار	الوحدة
د - زيت « ليما » عيار ٧٢	ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	٨١	الكيلو صافي
هـ - زيت « ناسا » عيار ٨٧	ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	١٢٤	الكيلو صافي
و - زيت « فلفانا » عيار ٧٩	ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	١٢٧	الكيلو صافي
١٢ - شحومات أخرى			
أ - شحمة ليفونا عيار ٣	ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	١١٤	الكيلو صافي
ب - شحمة فيونا « D »	ضمن قالب وزن ٧ ليبرة	٨٤١	القالب
ج - شحمة فازلين ايض « D »	ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	١٠٢	الكيلو صافي
د - شحمة اصفر « H »	ضمن برميل سعة ٤٤ جالون	٩١	الكيلو صافي

الاطباء

صرحت وزارة الصحة للدكتورة ماريا فاني تورناغو الايطالية الجنسية بتعاطي مهنة الطب في المملكة الاردنية الهاشمية على ان يكون عملها محصوراً في مستشفى الاطفال لراهابات الناصرة وعيادة الراهابات بالزرقاء .

الرقابة الطبية

١ - فرضت الرقابة الطبية على القادمين من دار السلام في تانجانكا الى المملكة الاردنية الهاشمية ضد مرض الجدري بطريق الجو اعتباراً من ١٩٥٥/٣/٢٣ على ان يكون لديهم شهادات تطعيم دولية بذلك .

٢ - فرضت الرقابة الطبية على القادمين من المنطقة الشمالية من مقاطعة بورنو (BORNU) ما عدا باميلك (BAMILK) في نيجيريا الى المملكة الاردنية الهاشمية ضد مرض الجدري بطريق الجو اعتباراً من ١٩٥٥/٣/٢٦ على ان يكون لديهم شهادات تطعيم دولية بذلك .

الاعلانات

اعلانات صادرة بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

٥ تعلن شركة التنقيب عن المعادن الأردنية المساهمة المحدودة المسجلة في وزارة العدلية في اليوم العاشر من شهر شباط سنة ١٩٤٨ والمعلن عنها في العدد ٩٣٦ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٢/٢/١٦ أنه قد أصبح رأس مال الشركة ٧٥٠٠٠ دينار أردني بدلاً من ٥٠٠٠٠ دينار أردني .

هكذا من الأهل

٥ - تعلن شركة مطاقله وهلمسة المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٩/٥/١٩٥٢ ، والمعلن عنها في المالحق رقم (١) للعدد ١١١٠ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٨/٦/١٩٥٢ انحلال هذه الشركة اعتباراً من ١٠/٣/١٩٥٥ .

٥ - تعلن الشركة الهاشمية للمقاولات ومواد البناء المحدودة المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ٢/٨/١٩٤٧ ، والمعلن عنها في العدد ٩١٧ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢٠/٨/١٩٤٧ ، انسحاب السيد حمزة ماص من الشركة بعد ان باع حصته في الشركة الى كل من :

السيدة فوزية زوجة حمزة ماص
الآنسة جهان حمزة ماص
السيد سعيد حمزة ماص
السيد بشير حمزة ماص

وقد انبط حق التوقيع عن الشركة بكل من سيد حمزة ماص وبشير حمزة ماص بجمعيتين ومنقر دين .

٥ - تعلن شركة الملاحة والنقل الاردنية المحدودة المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٤ ، والمعلن عنها في المالحق رقم (١) للعدد ١٢٠٥ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٥٤ ، بأنه قد انضم الى الشركة كل من السيدين سعيد ماص وبشير ماص .

٥ - تعلن الشركة التجارية الصناعية المحدودة المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ٢٤/٥/١٩٤٧ ، والمعلن عنها في العدد ٩٠٦ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١/٦/١٩٤٧ انه بالنسبة لوفاء الحاج مصطفى استيتية فقد انبط حق التوقيع عن الشركة في كافة المعاملات المالية بما في ذلك توقيع الشيكات والكمبيالات والبولص والقبوض بأي اثنين من الشركاء السادة شحادة الطوال وبشارة نعمان وجميل الماصي ، أو من يفوضه خطياً لهذه الغاية بجمعيتين . كما وتقرر تعيين السيد شحادة الطوال مديراً لهذه الشركة اعتباراً من ٢١/٣/١٩٥٥ .

٥ - تعلن شركة فريال كولا لصنع الصودا والكازوز وسائر انواع المربطات المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٣/٤/١٩٥٠ والمعلن عنها في العدد ١٠٢٢ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٠/٥/١٩٥٠ التعديلات التالية :

١ - انضمام السيدين ايليا نقل وفوزي سلامة الى هذه الشركة .

٢ - انسحاب السيد طريف الطويل من الشركة .

٣ - زيادة رأسمال الشركة بحيث يصبح (٢٥٠٠) دينار اردني .

٤ - اناطة حق التوقيع عن الشركة بالسيد عبد الرزاق عابدين وايليا نقل بجمعيتين .

٥ - تعلن شركة ابو الراغب وحمام المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ٢٤/٣/١٩٥١ ، والمعلن عنها في المالحق رقم (١) للعدد ١٠٦١ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٧/٤/١٩٥١ انسحاب السيد حسين حمام من هذه الشركة ولم يبق له أية علاقة فيها اعتباراً من ١/٤/١٩٥٥ .

٥ - تعلن الشركة التجارية الصناعية المحدودة المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ٢٤/٥/١٩٤٧ ، والمعلن عنها في العدد ٩٠٦ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١/٦/١٩٤٧ بأن حصه المرحوم الحاج مصطفى استيتية في رأسمال هذه الشركة قد تحولت لورثته الشرعيين .

٥ - تعلن شركة محل سنوبر الكبر باثي المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٢ ، والمعلن عنها في المالحق رقم (١) للعدد ١١٢٨ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١/١٢/١٩٥٢ انحلال هذه الشركة .

٥ - تعلن شركة الانشاء ومواد البناء المحدودة (العمارة) المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ٣٠/٣/١٩٥٠ والمنشور عنها في العدد ١٠١٩ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦/٤/١٩٥٠ بأن شركة الحاج طاهر المصري وشركاه المحدودة وكل من السيدين الحاج سعدي كباب وسعيد بوبس قد باعوا الى شركة مصطفى أبو زيد وأولاده حصصهم وحقوقهم كاملة في الشركة المذكورة ولم يبد لهم أية علاقة وذلك اعتباراً من ١/٤/١٩٥٤ .

٥ - تعلن شركة تجار السيارات المحدودة المسجلة في وزارة العدلية بتاريخ ١٧/١/١٩٥٥ ، التعديلات التالية :

١ - انسحاب ورثة الحاج مصطفى استيتية من هذه الشركة .

٢ - تنازل شركة عمر ورشدي العالول المحدودة عن ٣٢٦ حصة من حصصها في الشركة .

٣ - انضمام السيدين جميل الماصي وشحادة الطوال الى هذه الشركة .

٤ - تصبح الشركة مؤلفة من السادة شركة عمر ورشدي العالول وبشارة نعمان وجميل الماصي وشحادة الطوال .

٥ - اناطة حق التوقيع عن الشركة بأي اثنين من السادة بشاره نعمان وجميل الماصي وشحادة الطوال أو من ينوبه الاثنان أو احدهما بجمعيتين .

٥ - لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم السابع والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٥٥ الشركة المسماة (شركة مطاقله) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :

كل من الأهل

اسم الشركة
أسماء الشركاء
مركز الشركة
رأس المال الشركة
المفوضون بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها
غاية الشركة

شركة مطالقة .
جميل مطالقة وأولاده عوني وعصام .
عمان ، ويجوز فتح فروع أو وكالات لها في الأردن .
(٥٠٠٠) دينار أردني .
جميل مطالقة منفرداً .
١٠/٣/١٩٥٥ ولأجل غير مسمى .
تعاطي بيع وشراء بوابا سيارات ولوازمها وأطارات السيارات والدراجات
ووكلاء فبارك .

٥ - لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم السابع والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٥٥ الشركة المسماة (شركة اتحاد صناعة أجسام السيارات) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :

اسم الشركة
أسماء الشركاء
مركز الشركة
رأس المال الشركة
الشركاء المفوضون بتولي شؤون الشركة
والتوقيع عنها
ابتداء الشركة وانحلالها
غاية الشركة

شركة اتحاد صناعة أجسام السيارات .
عبد الرزاق العلي وولده سعيد ، عبد الحليم العلي وولده علي ، فريد التجار .
عمان .
(١٠٠٠٠) دينار أردني .
عبد الحليم العلي منفرداً .
١/٤/١٩٥٥ ولغاية ١/٤/١٩٦٠ .
صنع اجسام السيارات والباصات وتصلحها .

٥ - لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الثلاثين من شهر آذار سنة ١٩٥٥ الشركة المسماة (شركة غنائيل سالم النير واخوانه) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :

اسم الشركة
أسماء الشركاء
مركز الشركة
رأس المال الشركة
الشركاء المفوضون بتولي شؤون الشركة
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها
أعمال الشركة

شركة غنائيل سالم النير واخوانه .
غنائيل سالم النير ، ابراهيم سالم النير ، ويوسف سالم النير وجميعهم اردنيون .
عمان ، ويجوز فتح فروع لها في انحاء المملكة الاردنية الهاشمية .
٥٠٠٠ دينار .
غنائيل سالم النير منفرداً .
١/١/١٩٥٥ ولأجل غير مسمى .
تعاطي التجارة والكوميون والتعهدات .

٥ - لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الثامن والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٥٥ الشركة المسماة (مركودي الاردن - الشركة الاردنية للاستيراد والتصدير) لأصحابها جميل ونافح حماتي وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :

١ - اسم الشركة
٢ - اسماء الشركاء
٣ - مركز الشركة
٤ - رأس المال الشركة
٥ - الشركاء المفوضون بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها
٦ - تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها
٧ - غاية الشركة

مركودي الاردن - الشركة الاردنية للاستيراد والتصدير لأصحابها
جميل ونافح حماتي .
جميل حماتي ونافح حماتي .
عمان ، ويجوز فتح فروع لها في المملكة الاردنية الهاشمية أو في الخارج .
الف دينار اردني .
جميل حماتي منفرداً .
ابتداء من ١/٤/١٩٥٥ ولغاية غير محدودة . .
التجارة العامة والتعاطي باشتغال التجارة والوكلاء والوسطاء والمستوردين
والمصدرين والبائعين والمتهدين بالجملة والمفرق وفي صنع المنتجات
الصيدلية والادوية والروائح العطرية والتجميل والادوات الجراحية والطبية .

٥ - لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم السادس عشر من شهر آذار سنة ١٩٥٥ الشركة المسماة (شركة مصانع التلك المحدودة) وفقاً للبيانات التالية :

اسم الشركة
أسماء الشركاء
مركز الشركة
رأس المال الشركة
الشركاء المفوضون بتولي شؤون الشركة
أسماء الشركاء المفوضين بالتوقيع عن الشركة
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها
غايات الشركة
فأحصو حسابات الشركة

شركة مصانع التلك المحدودة .
محمد سعيد عمر العالول ، حسن رشدي العالول ، عمر عبد الغفور العالول ،
خليل مطيع العالول ، علي ابراهيم راسخ ، جميل محمد طيبله ، عارف
خليل أبو حويج ، عادل قاسم أبو صالحه ، عبد اللطيف أبو صالحه ، روجي
سليم الصابر ، صبيح طاهر المصري ، ظافر طاهر المصري ، عصمت طاهر
المصري ، ومحمد طاهر المصري .
عمان ونابلس .
(٦٠٠٠) دينار اردني .
محمد سعيد عمر العالول ، خليل مطيع العالول ، صبيح طاهر المصري ،
عصمت طاهر المصري ، وعلي ابراهيم راسخ .
محمد سعيد عمر العالول ، خليل مطيع العالول ، ظافر طاهر المصري ،
وعلي ابراهيم راسخ ، مجتمعين ومنفردين .
١٦/٣/١٩٥٥ ولأجل غير مسمى .
صناعة علب وصفائح التلك من جميع الاحجام والانواع واستيرادها
وتصديرها والتجارة بها بكل الوسائل التجارية التي تكفل لها سير أعمالها
والقيام بأي عمل تقرره الجمعية العمومية من حين لآخر .
السادة خضر ورمضان وشركاهم (محاسبون وفأحصو حسابات قانونيون) .

٥ - لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الخامس عشر من شهر آذار سنة ١٩٥٥ الشركة المسماة « شركة النهضة للأفلام والسينما المحدودة » وفقاً للبيانات التالية :

هكذا من الأشهر

- ١ - اسم الشركة
- ٢ - أسماء الشركاء
- ٣ - مركز الشركة
- ٤ - رأسمال الشركة
- ٥ - أسماء الشركاء المفوضين بشؤون الشركة
- ٦ - أسماء الشركاء المفوضين بالتوقيع عن الشركة
- ٧ - غايات الشركة
- ٨ - تاريخ ابتداء الشركة وانتهاءها
- ٩ - فاحصو حسابات الشركة

شركة النهضة للأفلام والسينما المحدودة .
 محمد زكي عبد السلام القمحاوي ، محمد رفيق عبد السلام القمحاوي ،
 واصف عبد القادر الشريف ، مشيل إبراهيم زوانه ، اكرم عيسى اسيتاني ،
 سروان محمد زكي القمحاوي ، منذر محمد زكي القمحاوي ، محمود
 محمد العقاد .
 نابلس ، ويجوز فتح فروع لها في المملكة وخارجها بنفس الصلاحيات
 والغايات المبينة في هذا البيان .
 يتألف رأسمال الشركة من ٢٤ الف دينار اردني مقسوماً الى ٤٨ سهماً
 بقيمة ٥٠٠ دينار للسهل الواحد .
 محمد زكي عبد السلام القمحاوي ، محمد رفيق عبد السلام القمحاوي ،
 واصف عبد القادر الشريف ، مشيل إبراهيم زوانه ، اكرم عيسى اسيتاني ،
 محمود محمد العقاد ، مروان محمد زكي القمحاوي .
 أي ثلاثة مجتمعين من السادة : محمد زكي عبد السلام القمحاوي ، محمد
 رفيق عبد السلام القمحاوي ، واصف عبد القادر الشريف ، مروان زكي
 القمحاوي ، مشيل إبراهيم زوانه ، اكرم عيسى اسيتاني ، ومحمود العقاد .
 القيام بإنشاء دور سينمائية وتشغيل وتوزيع الأفلام وشراءها وعرضها
 وبيعها وشراء دور سينما جاهزة وبيعها وتأجيرها والاشتراك في أية شركة
 سينمائية مهما كان نوعها والقيام بأعمال الوكالات والكوميون وإنشاء
 الابنية والتجارة بها والاشتراك مع أي شخص أو أكثر أو شركة من أجل
 أية غاية من الغايات المذكورة أعفاً أو من أجاباً جميعاً وأن تتعاطى
 وتشغل بأي عمل آخر أو صنف تراه ذات علاقة بغاية من غاياتها التحسين
 اشتغالها وموجوداتها المنقولة أو غير المنقولة رأساً أو بالواسطة في أي وقت
 من الأوقات .
 من تاريخ تسجيلها لدى وزارة العدلية ولأجل غير مسمى .
 خضر ورمضان وشركاهم (محاسبون وفاحصو حسابات قانونيون) .

لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم التاسع عشر من شهر شباط سنة ١٩٥٥ الشركة المسماة (شركة
 ايست تريد - BASTRADI) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :

- | | |
|---|--|
| اسم الشركة | شركة ايست تريد وبالانكليزية - BASTRADI |
| أسماء الشركاء | ادوارد جورج كرم ، الكسندر ادوارد كرم . |
| مركز الشركة | عمان . |
| رأسمال الشركة | (٢٠٠٠) دينار أردني . |
| أسماء الشركاء المفوضين بشؤون الشركة والتوقيع عنها | ادوارد جورج كرم منفرداً . |
| تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها | ١٩٥٥/٢/١ ولأجل غير مسمى . |
| أعمال الشركة | تعاطي أعمال الكوميون ووكلاء الفيلاريك وتمثيل البيوت التجارية . |

لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم السادس عشر من شهر آذار سنة ١٩٥٥ الشركة المسماة (شركة ويني مري
 وشركاهم) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :
 اسم الشركة
 أسماء الشركاء
 مركز الشركة
 أسماء الشركاء المفوضين بشؤون الشركة
 والتوقيع عنها
 رأس مال الشركة
 تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها
 أعمال الشركة
 شركة ويني مري وشركاهم .
 اريك ف . مدامس ، شارلس ج . بل ، روبرت جرانف ، روبرت جاكسون .
 عمان .
 أي شريك منفرداً .
 ١٥٠٠ دينار .
 ١٩٥٥/٣/١ ولأجل غير مسمى .
 تعاطي أعمال فحص الحسابات وتسجيل الشركات وتصفياتها وإدارة طوابق
 الأفلان وأعداد وتصديق الحسابات والبيانات الواجب تقديمها الى
 دائرة ضريبة الدخل ، والتحكيم في الخلافات ، وخبراء ضرائب لدى
 المحاكم ، ومسك حسابات الشركات والمؤسسات التجارية والمالية .

اعلان

صادر بمقتضى قانون تصرف الأشخاص المعنويين في الاموال غير المنقولة لسنة ١٩٥٣
 سجلت الجمعية الخيرية البيتجالية في بيت جالا ، في وزارة العدلية في اليوم الثامن والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٥٥ ، وفقاً
 لأحكام قانون تصرف الأشخاص المعنويين في الاموال غير المنقولة لسنة ١٩٥٣ ، وان السادة : (١) سابا الازهرج (٢) فرنسيس
 براهم عبد رب (٣) جبرا نقولا ابو اسليم هم الذين يمثلون هذه الجمعية ويديروا شؤونها في المملكة الاردنية الهاشمية .

اعلان

تصحيح الاعلان الصادر بمقتضى قانون تصرف الأشخاص المعنويين في الاموال غير المنقولة لسنة ١٩٥٣ المنشور في الملحق
 رقم (٢) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦ تشرين الاول سنة ١٩٥٤ كما يأتي :
 « سجلت جمعية راهبات العذراء البرية من الخطيئة الأصلية « الحبل بلا دنس » المعروفة براهبات ايفريا في القدس في وزارة
 العدلية في اليوم السادس عشر من شهر ايلول سنة ١٩٥٤ وفقاً لقانون تصرف الأشخاص المعنويين في الاموال غير المنقولة لسنة
 ١٩٥٤ وان الأم الرئيسة اميليا روزا لندا ستيكو هي التي تمثل هذه الجمعية وتدير شؤونها في المملكة الاردنية الهاشمية » .

امر تسوية

صادر بمقتضى المادة (٥) من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢
 يعلن ان عمل تسوية الأراضي سـمـر بعـه في قطعة الارض وما عليها من ابنية الكاتنة ضمن حوض مدينة عمان رقم ٣٣
 المحدودة كما يلي :
 يبدأ الحد من الحد الغربي لحي جبل خريطة رقم ٧ الذي تمت تسويته وذلك عند ملك السيدة فاطمة محمد ابو رزق في جبل

هكذا من الأهل

الجوفة ويتجه نحو الغرب ماراً مع الحد الشمالي للملك فاطمة المذكورة ثم مع الحد الشمالي للملك عبد الله الريدي ومع الحد الجنوبي للملك عبد العزيز الأيوبي حتى الطريق الواقع غربي ملك عبد العزيز المذكور ثم مع الطريق المذكورة باتجاه شمالي غربي حتى ملتقاء بكوع الطريق الأسفلت الواقع شرق ملك السيد احمد صدقي الجندي ومن هناك يسير غرباً مسج الطريق الأسفلت المار جنوب ملك السيد احمد صدقي الجندي وتماه الطريق المؤدي الى مدرسة خالد بن الوليد للبنين ثم مع الطريق الواقع غرب جنوب المدرسة المذكورة ثم يستمر الحد مع الطريق المذكور باتجاه جنوبي شرقي حتى يلتقي بحدود منطقة التسوية القديمة ومن هناك يستمر الى الشرق مع حد حوض مدينة عمان القديم حتى حدود حي جبل خريطة رقم ٧ ثم مع الحد الغربي للحي المذكور باتجاه شمالي شرقي ثم شمالي غربي حتى النقطة التي بدى الوصف منها حسب ما هو مبين على المخطط المرفق .

ان الاشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في قطعة الملك الموصوفة اعلاه سيلفون فيما بعد باعلان عن التاريخ الذي يجب ان يقدموا فيه ادعائهم بموجب المادة الخامسة من القانون المشار اليه .

١٩٥٥/٣/١٦

وكيل مدير الأراضي والمساحة العام
محمد اسماعيل

اعلان تسوية

صادر بموجب المادة (٦) من قانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

١ - يعلن ان عمل التسوية في قطعة الملك الموصوفة أدناه سيبدأ به في اليوم الاول من شهر نيسان لسنة ١٩٥٥ .

الوصف : قطعة الأرض وما عليها من ابنية الكائنة ضمن حوض مدينة عمان رقم ٢٣ المحدودة كما يلي :

يبدأ الحد من الحد الغربي لحي جبل خريطة رقم ٧ الذي تمت تسويته وذلك عند ملك السيدة فاطمة محمد ابو رزق في جبل الجوفة ويتجه نحو الغرب ماراً مع الحد الشمالي للملك فاطمة المذكورة ثم مع الحد الشمالي للملك عبد الله الريدي ومع الحد الجنوبي للملك عبد العزيز الأيوبي حتى الطريق الواقع غربي ملك عبد العزيز المذكور ثم مع الطريق المذكورة باتجاه شمالي غربي حتى ملتقاء بكوع الطريق الأسفلت الواقع شرق ملك السيد احمد صدقي الجندي ومن هناك يسير غرباً مع طريق الأسفلت المار جنوب ملك السيد احمد صدقي الجندي وتماه الطريق المؤدي الى مدرسة خالد بن الوليد للبنين ثم مع الطريق الواقع غرب جنوب المدرسة المذكورة ثم يستمر الحد مع الطريق المذكور باتجاه جنوبي شرقي حتى يلتقي بحدود منطقة التسوية القديمة ومن هناك يستمر الى الشرق مع حد حوض مدينة عمان القديم حتى حدود حي جبل خريطة رقم ٧ ثم مع الحد الغربي للحي المذكور باتجاه شمالي شرقي ثم شمالي غربي حتى النقطة التي بدى الوصف منها حسب ما هو مبين على المخطط المرفق .

٢ - على جميع الاشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في قطعة الارض الموصوفة اعلاه أن يقدموا ادعائهم والوثائق المؤيدة لها الى موظف دائرة الأراضي الذي سيكون موجوداً في عمان .

٣ - ان عمل تسوية الاراضي يتناول جميع الاشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في قطعة الأرض الموصوفة اعلاه سواء كان ذلك الحق معتقاً به أو منازعاً فيه .

١٩٥٥/٣/١٦

وكيل مدير الأراضي والمساحة العام
محمد اسماعيل

قرار

صادر من محكمة صلح حقوق عمان

المدعي : النائب العام .

المدعى عليه : الجندي المرمج رقم ٥١١٨٦ سلامة عوده فرج من بني عطية مجهول محل الإقامة .

وفقاً للمادتين ١٦٠٦ و ١٦٠٩ من المجلة قررت الحكم بالزام المدعى عليه سلامة عودة فرج من بني عطية الجندي المرمج رقم ٥١١٨٦ لتأدية مبلغ اثنين وعشرين ديناراً أردنياً وستماية واربعين فلساً الى صندوق الخزينة ثمن لوازم اميرية بناء على الوثائق المبرزة وتضمنه الرسوم والتفقات واتعاب الوكالة حكماً غائباً قابلاً للاعتراض .

صدر ١٩٥٥/٣/٢٣

القاضي
فؤاد غنما

قرار

صادر من محكمة صلح حقوق عمان

المدعي : النائب العام .

المدعى عليه : الجندي المرمج رقم ٤٠٦٢٧ سمير خلف خليف الشلافي من شعر .

وفقاً للمادتين ١٦٠٦ و ١٦٠٩ من المجلة قررت الحكم بالزام المدعى عليه سمير خلف خليف الشلافي جندي مرمج رقم ٤٠٦٢٧ من شعر لتأدية مبلغ اربعة وعشرين ديناراً أردنياً وسبعماية وواحد وعشرين فلساً الى صندوق الخزينة ثمن لوازم اميرية بناء على الوثائق المبرزة وتضمنه الرسوم والتفقات واتعاب الوكالة حكماً غائباً قابلاً للاعتراض .

صدر ١٩٥٥/٣/٢٣

القاضي
فؤاد غنما

قرار

صادر من محكمة صلح حقوق عمان

المدعي : النائب العام .

اسم المدعى عليه : الجندي المرمج حمود خلف الشيخ مجهول محل الإقامة .

وفقاً للمادتين ١٦٠٦ و ١٦٠٩ من المجلة قررت الحكم بالزام المدعى عليه حمود خلف الشيخ فرج الجرمان من عشيرة بني خالد القاطن في حوشه تابعة اربد لتأدية مبلغ عشرة دنانير اردنية واربعين فلساً الى المدعي النائب العام بالاضافة لوظيفته بناء على الوثائق المبرزة وتضمنه الرسوم والتفقات واتعاب الوكالة حكماً غائباً قابلاً للاعتراض .

صدر ١٩٥٥/٣/٢٤

القاضي
ادريس التل

كل من الأهل

قرار

صادر من محكمة صلح حقوق عمان

المدعي : النائب العام .

المدعى عليه : عبد اللطيف علي راشد من الرملة ساكن عمان جبل القلعة .

وفقاً للمادة ١٧٣٨ من المحلة قررت المحكم بالزام المدعى عليه عبد اللطيف علي راشد من عمان لتأدية مبلغ أربعة وعشرين ديناراً أردنياً الى المدعي النائب العام بالإضافة لوظيفته ثابتاً في القضية الجزائية المضمومة الى هذه القضية ذات الرقم ٨٠١٣ سنة ١٩٥٣ وتضمنين المدعى عليه الرسوم والتفقات واتعاب الوكالة حكماً غنياً قابلاً للاعتراض .

صدر ١٩٥٥/٣/١٤

القاضي
ادريس التل

حكم

صادر من محكمة صلح جراه الكرك

استد الى المتهم اسماعيل عبد الفتاح سليمان من عمان في محطة ملحق جرم عدم وقوفه امام مخفر البلدة وتحميله ثلاث ركاب داخل سيارة الترك .

وبالمحاكمة الجارية ثبت من الضبط الذي لم يرد عكسه ارتكاب المتهم للجرم المسند إليه . لهذا وعملاً بالمادة (١٩) المدلة من قانون النقل على الطرق اقرر المحكم بتفريم المتهم ستمائة فلس وتضمنيته مائة فلس رسوم محاكمة . حكماً غنياً قابلاً للاعتراض والاستئناف .

صدر ١٩٥٤/١١/٦

حكم

صادر من محكمة صلح نابلس

البلدية

ضد : حسين عمود عبدالله من بيت دجن ساكن حين بيت الماء والآن مجهول محل الإقامة .

القرار

استناداً لعمادة النائب التي لم يأنقضها المتهم والتي قمت بها اقرر ادانة المتهم بالتهمة المسندة اليه واحكم بتفريمه اربعمائة فلس بحبس ضناً يوم واحد في حالة عدم الدفع مع الرأيه بمائة فلس الرسم بحبس منه يوم آخر في حالة عدم الدفع . حكماً غنياً قابلاً للاعتراض والاستئناف صدر وتضمنين علناً في ١٩٥٤/٣/٤ .

قاضي الصلح
وصفي المصري

اعلان

صادر من محكمة بداية حقوق عمان

الى المدعى عليه ممدوح سعيد يونس الوكيل في الجيش العربي سابقاً والمجهول محل الإقامة .
اقامت النيابة العامة ضدك قضية لدى محكمة بداية حقوق عمان تطالبك فيها بمبلغ (١٣٦٠) ديناراً و (١١٤) فلساً فيقتضي حضورك الى هذه المحكمة يوم الاحد الواقع في ١٩٥٥/٤/١٠ لرد على هذه الدعوى كما يجب عليك ايضاً ان تقدم دفاعك التحريري بخصوص هذا الادعاء خلال شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان وان تخلفك من ذلك تجري بحقك المعاملات القانونية غنياً .

١٩٥٥/٣/١٣

قرار

صادر من محكمة بداية نابلس

المدعية : شريفة عسقلان ، من نابلس .

المدعى عليه : نظام المدني ، مجهول الإقامة .

الحكم

بالاستناد للكميالة ابراز م/٢ وعدم تقديم المدعى عليه دفاعاً في هذه القضية ، تقرر المحكم ضد المدعى عليه لصالح المدعية بمبلغ اربعمائة دينار أردني والفائدة عليه بمعدل ستة بالمائة من تاريخ الاستحقاق الموافق بعد ستة أشهر من تاريخ الكميالة الواقع في ١٩٥٠/٧/٥ لحين السداد التام مع الرسوم والمصاريف وعشرة دنائير أتعاب محاماة .
صدر بحضور وكيل المدعية وغياب المدعى عليه في ١٩٥٥/٣/١٥ .

الرئيس
فايز سعادةالقاضي
خليل العبوشي

إخبار

صادر من دائرة إجرأ نابلس

في القضية الاجرائية رقم ٥٥/٢٨١

بموجب المادة ٣٦ من قانون الاجراء لسنة ١٩٥٢

الى المحكوم عليه السيد نظام المدني من نابلس ، المجهول محل الإقامة .

بناء على الحكم الصادر ضدك من محكمة بداية نابلس رقم ٥٤/٢١٦ حقوق تاريخ ١٩٥٥/٣/١٥ بصورة غياية أبلغك بأنه يجب عليك أن تؤدي في ظرف شهر واحد من تاريخ النشر لصندوق الخزنة الرسوم المؤجلة في الدعوى التي أقمعتها عليك السيدة شريفة عسقلان ، وقدرها (١٨) ديناراً و (٦٧٥) فلساً ، وان تحضر لهذه الدائرة في غضون الشهر المذكور ، وإذا لم تحضر أو لم تدفع المبلغ المذكور أو لم تبين تسوية التأدية تعد بمنعاً عن تنفيذ حكم هذا الاعلام برضاك وستباشر دائرة الاجراء باتخاذ المعاملات التنفيذية اللازمة قانوناً بحقك . تحريراً في ١٩٥٥/٣/١٩ .

مأمور إجرأ نابلس

هكذا من الأشهر

قرار

صادر من محكمة صلح نابلس

المدعي : النائب العام بالقدس ، عن صندوق الجيش العربي الأردني .
المدعى عليه : صالح محمود علي ، من حاملة دار هواش من بورين والآن مجهول محل الإقامة .

القرار

إستناداً للسند المبرز رقم ١ غدير المناقض أقر الزام المدعى عليه بدفع تسعة وثمانين ديناراً ومائتين وثلاثة وخمسين فلساً للمدعي صندوق الجيش العربي الأردني مع الرسوم والمصاريف .
قراراً غيائياً قابلاً للاعتراض والاستئناف صدر وتقيم علناً في ١٩٥٥/٢/٢٧ .

قاضي صلح نابلس
وصفي المصري

قرار

صادر من محكمة صلح نابلس

المدعي : النائب العام بالقدس ، عن صندوق الجيش العربي الأردني .
المدعى عليه : حسين حسن سالم الصوالحة ، من قرية عصيرة الشمالية قضاء نابلس والآن مجهول محل الإقامة .

القرار

إستناداً للسندات المبرزة م/١ . م/٤ غير المناقضة أقر الزام المدعى عليه بدفع خمسة وخمسين ديناراً وتسعمائة فلس للمدعي مع الرسوم والمصاريف .
قراراً غيائياً قابلاً للاعتراض والاستئناف صدر وتقيم علناً في ١٩٥٥/٢/٢٠ .

قاضي صلح نابلس
وصفي المصري

أخبار

صادر من دائرة اجراء عمان

بمقتضى المادة ٣٦ من قانون الاجراء

إلى المحكوم عليهما أمين درويش والحاج جبره صالح المجهولين محل الإقامة .

يجب حضورهما لدائرة اجراء عمان في غضون ثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وذلك لاجل تنفيذ حكم الاعلام الصادر بحقهما من محكمة عمان الصلحية بتاريخ ١٩٥٣/٩/٣٠ ورقم ٣٧٠ المتضمن الزامهما لتأدية مبلغ ٥٠٩ دينار و ٣٠٠ فلس الى المحكوم له صندوق الخزينة وفي حالة تأخرهما عن الحضور تعدا بمنع عن تنفيذ الحكم بطوعكما وستبشر دائرة الاجراء باجراء معاملة التنفيذ بحقهما حسب الاصول .

١٩٥٥/٢/١٦

مأمور اجراء عمان

اخبار

صادر من دائرة اجراء عمان
بمقتضى المادة ٣٦ من قانون الاجراء

الى المحكوم عليه درويش الخليلي وابراهيم البنا المجهولين محل الإقامة .
يجب حضورهما لدائرة اجراء عمان في غضون ثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وذلك لاجل تنفيذ حكم الاعلام الصادر بحقهما من محكمة عمان الصلحية بتاريخ ١٩٥٤/٩/٢٠ ورقم ٢١١٨ المتضمن الزامهما لتأدية مبلغ ٦٠٠ فلس الى المحكوم له صندوق الخزينة وفي حالة تأخرهما عن الحضور تعدا بمنع عن تنفيذ الحكم بطوعكما وستبشر دائرة الاجراء باجراء معاملة التنفيذ بحقهما حسب الاصول .

١٩٥٥/٣/٢٤

مأمور اجراء عمان

اخبار

صادر من دائرة اجراء نابلس
في القضية الاجرائية رقم ٥٥/٢٥٥

الى : حسين حسن سالم الصوالحة من قرية عصيرة الشمالية : قضاء نابلس والآن مجهول الإقامة .
بناء على الحكم النهائي الصادر ضدك من محكمة صلح نابلس في القضية رقم ٥٤/٢١٨١ بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢٠ والمبلغ اليك بواسطة النشر في عدد هذه الجريدة .
البلغك انه يجب عليك أن تؤدي في ظرف شهر واحد من تاريخ النشر مبلغ ستين ديناراً و ٨٠٠ فلس بما فيها الرسوم والمصاريف المؤجلة لصالح المحكوم له صندوق الجيش العربي الاردني وصندوق الخزينة واذا انقضت هذه المدة ولم تؤد الدين المذكور أو لم تبين تسوية للتأدية فتضطر دائرة الاجراء لمباشرة المعاملات التنفيذية اللازمة قانوناً بحقك تحريراً في ١٩٥٥/٣/١٤ .

مأمور اجراء نابلس

اخبار

صادر من دائرة اجراء نابلس
في القضية الاجرائية رقم ٥٥/٢٥٦

الى : صالح محمود علي من حاملة دار هواش من بورين قضاء نابلس والآن مجهول الإقامة .
بناء على الحكم النهائي الصادر ضدك من محكمة صلح نابلس في القضية الحقوقية رقم ٥٤/٢٦٥٢ بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢٧ والمبلغ اليك بواسطة النشر في عدد هذه الجريدة .
البلغك انه يجب عليك ان تؤدي في ظرف شهر واحد من تاريخ النشر مبلغ ستة وتسعين ديناراً اردنياً و ٩٠٣ فلسات بما فيها الرسوم المؤجلة لصالح المحكوم له صندوق الجيش العربي الاردني وصندوق الخزينة .
واذا انقضت هذه المدة ولم تؤد الدين المذكور أو لم تبين تسوية للتأدية فتضطر دائرة الاجراء لمباشرة المعاملات التنفيذية اللازمة قانوناً بحقك تحريراً في ١٩٥٥/٣/١٤ .

مأمور اجراء نابلس

هكذا من المأهول

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح عجلون

الاسم والشهرة : توفيق شفيق عبد الله لاجيء من قرية قوما - مجهول محل الإقامة .

تعين يوم الخميس الواقع ٢٨/٤/١٩٥٥ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى المراجع التي أقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة صلح عجلون وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية.

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح عجلون

الاسم والشهرة : جميل فارس اليوسف الزريني من زبدة قضاء جنين - مجهول محل الإقامة .

تعين يوم الخميس الواقع ٢٨/٤/١٩٥٥ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى المراجع التي أقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة صلح عجلون وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية.

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح عمان

الاسم والشهرة : عبده السلطي من سكان عمان ومن الاحداث .

تعين يوم الخميس الواقع ٣١/٣/١٩٥٥ الساعة ٩ صباحاً موعداً لرؤية دعوى النشل التي أقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة صلح عمان وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح عجلون

الاسم والشهرة : فايز محمود الخناوي لاجيء - مجهول محل الإقامة .

تعين يوم الاحد الواقع ٢٤/٤/١٩٥٥ الساعة ٩ صباحاً موعداً لرؤية دعوى التي أقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة صلح عجلون وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح عجلون

الاسم والشهرة : ذيب محمد الخناوي لاجيء - مجهول محل الإقامة .

تعين يوم الاحد الواقع ٢٤/٤/١٩٥٥ الساعة ٩ صباحاً موعداً لرؤية دعوى التي أقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة عجلون وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة بداية جزاء عمان

الاسم والشهرة : خليف المطلق - صاحب مطعم في ملك السيد فوزي المفتي - شارع طلال، المجهول محل الإقامة .

تعين يوم السبت الواقع ١٦/٤/١٩٥٥ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى مخالفة قانون تنظيم المدن التي أقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى المحكمة وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة بداية جزاء عمان

الاسم والشهرة : حسن قاسم احمد ساكن ملك جواد بك - حي السيل - المجهول محل الإقامة .

تعين يوم السبت الواقع ١٦/٤/١٩٥٥ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى مخالفة قانون تنظيم المدن التي أقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى المحكمة وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة بداية عمان

الاسم والشهرة : محمد ابراهيم العلي - صاحب مقهى في شارع الملك طلال - المجهول محل الإقامة .

تعين يوم السبت الواقع ١٦/٤/١٩٥٥ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى مخالفة قانون تنظيم المدن التي أقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى المحكمة وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

هكذا من المأهول

مذكرة جلب

صادرة من محكمة بداية جـزاء عمان

الاسم والشهرة : عبد الهادي كامل المجهول محل الإقامة .

تعين يوم الأحد الواقع ١٩٥٥/٤/٢٤ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى الاحتيال التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى المحكمة وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة صلح جـزاء مادبا

الاسم والشهرة : صبيح بن خضر البدر النيف من بني صخر .

تعين يوم السبت الواقع ١٩٥٥/٤/١٦ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى حمل السلاح التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى محكمة صلح جـزاء مادبا وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة بداية جـزاء عمان

الاسم والشهرة : سليمان يوسف عبد الرحمن - المجهول محل الإقامة .

تعين يوم الاثنين الواقع ١٩٥٥/٤/٢٥ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى الاحتيال التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى المحكمة وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة بداية عمان

الاسم والشهرة : يوسف محمد عبد الرحمن والمجهول محل الإقامة .

تعين يوم الاثنين الواقع ١٩٥٥/٤/٢٥ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى الاحتيال التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى المحكمة وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة بداية جـزاء عمان

الاسم والشهرة : فلاح طالب محمود المجهول محل الإقامة .

تعين يوم الاثنين الواقع ١٩٥٥/٤/٢٥ الساعة ٨ صباحاً موعداً لرؤية دعوى الاحتيال التي اقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين الى المحكمة وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة حقوق صلح عمان

اسم المدعى عليه وشهرته ومحل إقامته الجندي المرمج رقم ٥١٨٦٦ خلف سحيمان ذويكل وريور من عشيرة بني خالد مجهول محل الإقامة .

يقتضي حضورك لمحكمة حقوق صلح عمان يوم السبت الواقع في ١٩٥٥/٤/٩ الساعة ٨ صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلك عنك تجري محاكمتك غيابياً .

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة حقوق صلح عمان

اسم المدعى عليهم وشهرتهم ومحل إقامتهم أحمد عليان وأحمد مصطفى سلامة ومصطفى عبد الحميد مجهولين محل الإقامة .

يقتضي حضوركم لمحكمة حقوق صلح عمان يوم الثلاثاء الواقع في ١٩٥٥/٤/١٩ الساعة ٨ صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليكم النائب العام فاذا لم تحضروا ولم ترسلوا وكيلكم عنكم تجري محاكمتكم غيابياً .

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة حقوق صلح عمان

اسم المدعى عليه وشهرته ومحل إقامته الجندي المرمج رقم ٦٢٢٦ صبيح عورت عي الدين سكيك مجهول محل الإقامة .

يقتضي حضورك لمحكمة حقوق صلح عمان يوم الأحد الواقع في ١٩٥٥/٤/١٠ الساعة ٨ صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلك عنك تجري محاكمتك غيابياً .

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة حقوق صلح عمان

اسم المدعى عليه وشهرته ومحل إقامته : الجندي المرمج رقم ٥٦٣١٢ عيسى عواد الحسبان لميبدى مجهول محل الإقامة .

يقتضي حضورك لمحكمة حقوق صلح عمان يوم السبت الواقع في ١٩٥٥/٤/١٦ الساعة ٨ صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام ، فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلك عنك تجري محاكمتك غيابياً .

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة حقوق صلح عمان

اسم المدعى عليه وشهرته ومحل إقامته : اسماعيل عبد الفتاح عبد الله مجهول محل الإقامة .

يقتضي حضورك لمحكمة حقوق صلح عمان يوم السبت الواقع في ١٩٥٥/٤/١٦ الساعة ٨ صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلك عنك تجري محاكمتك غيابياً .

هكذا من الأشهر